«تَقْوِيَةُ اَلْمَبْنَى خِدْمَةً لَلْمَعْنَى؛ دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ صَرْفِـيَّـةٌ»

دكتورة: عائشة سعيد صالح الخضري

أستاذ النحو والصرف المساعد

جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية

مُـقَـــدِّمَـــــةٌ:

يزخر تراثنا اللغوي العربي بكثير من الظواهر والبحوث والدراسات للمسائل اللغوية والنحوية والصرفية، تلك الدراسات التي أظهرت بجلاء عبقرية العرب والعربية في التعبير عمَّا يجول بخواطرهم في سبيل التواصل والتعبير عن أغراضهم، وإحداث التفاهم فيما بينهم، وكان المعنى – ولا يزال- قطب اهتمام العرب والنحويين في كل الدراسات والعلوم اللغوية شرقًا وغربًا، قديمًا وحديثًا، وآثرت في هذه الدراسة أن أشارك بجهد المقل بموضوع يتعلق بـــاللفظ والمعنى، فجاءت هذه الدراسة لتحمل عنوان «**تَقْوِيَةُ اَلْمَبْنَى خِدْمَةً لِلْمَعْنَى؛ دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ صَرْفِـــيَّـــةٌ**».

- **أهمية الدراسة:**

١- أنها تدور حول قطبي الدرس اللغوي «اللفظ والمعنى».

٢- محاولة للبحث عن عبقرية العرب والعربية في تقوية المبنى خدمة للمعنى.

٣- أنها تدرس ظاهرة تقوية المبنى اللغوي العربي؛ مظاهرها وأسبابها ونتائجها.

- **أسباب الدراسة:**

١- إعادة قراءة تراثنا اللغوي العربي العريق ودراسة إحدى ظواهره المهمة.

٢- الوقوف على بعض تعليلات النحاة العرب لظاهرة تقوية المبنى.

٣- دراسة علاقة اللفظ بالمعنى، ووسائل تقوية المبنى خدمة للمعنى.

- **أهداف الدراسة:**

١- الكشف عن علاقة اللفظ بالمعنى ووسائل تأكيد المعنى وتجويده.

٢- التعرف على ظاهرة تقوية المبنى ومظاهرها وأسبابها ونتائجها.

٣- إخراج دراسة متخصصة حول تقوية المبنى لخدمة المعنى.

- **منهج الدراسة:** اعتمدت هذه الدراسة على «**المنهج الاستقرائي الوصفي**».

● **خطة الدراسة:** جاءت هذه الدراسة في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، على النحو الآتي:

● **المقدمة:** وفيها: أهمية البحث، وأهدافه، وأسبابه، ومنهجه، وخطته.

● **اَلْمَبْحَثُ اَلأَوَّلُ:** مَكَانَةُ اَللَّفْظِ وَاَلْمَعْنَى فِي اَلْعَرَبِيَّةِ.

● **اَلْمَبْحَثُ اَلثَّانِي:** ظَاهِرَةُ اَلْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ.

● **اَلْمَبْحَثُ الثَّالِثُ:** أَهَمُّ وَسَائِلِ تَقْوِيَةِ اَلْـمَبْنَى وَمَظَاهِرُهَا.

● **اَلْمَبْحَثُ اَلرَّابِعُ:** أَسْبَابُ تَقْوِيَةِ اَلْـمَبْنَى وَنَتَائِجُهَا. وجاء مطلبين:

– **المطلب الأول:** أسباب تقوية المبنى. – **المطلب الثاني:** نتائج تقوية المبنى.

● **اَلخَاتِمَـةُ:** وفيها أهم النتائج والتوصيات.

*****

● اَلْمَبْحَثُ اَلأَوَّلُ: مَكَانَةُ اَللَّفْظِ وَاَلْمَعْنَى فِي اَلْعَرَبِيَّةِ.

تعتمدُ اللغة العربية في أداء مهمتها ودورها في الحياة على عمادين مهمين هما اللفظ والمعنى، واتفق علماء اللغة على ذلك، حيث يرى شيخ البلاغيين العرب عبد القاهر الجرجاني أنَّ العرب بنوا كلامهم على قاعدة:" إنه ليس إلا المعنى واللفظ ولا ثالث"[1]، وقَضِيَّةُ اللَّفظِ والمَعْنَى مِنْ القَضَايَا المُهِمَّةِ المشهورةِ فِي الدَّرسِ اللُّغَوي بصفةٍ عامَّةٍ، والنَّحويِّ والبلاغيِّ بصفةٍ خاصَّةٍ...يقولُ ابنُ الأَثير:" ومَوْضُوعُ النَّحْوِ هُوَ الألفاظُ والمَعَاني، والنَّحويُّ يَسألُ عَنْ أحوالِهمَا فِي الدِّلالةِ مِنْ جهَةِ الأوضَاعِ اللُّغويَّةِ، وكذلك يجري الحُكْمُ في كُلِّ علمٍ مِنْ العُلُومِ، وبِهَذَا الضَّابطِ اِنْفَرَدَ كُلُّ علمٍ برأْسِهِ، ولَمْ يَخْتلطْ بِغَيْرِهِ، وعلَى هَذَا فَمَوْضُوعُ عِلْمِ البَيَانِ هُوَ الفَصَاحَةُ والبَلاغَةُ، وصَاحِبُهُ يَسْأَلُ عَنْ أَحْوَالِهمَا اللَّفظيَّةِ والمَعْنويَّةِ، وَهُوَ والنَّحْويُّ يشتركَانِ فِي أَنَّ النَّحْويَّ يَنْظُرُ فِي دِلالَةِ اَلأَلْفَاظِ عَلَى اَلْمَعَانِي مِنْ جِهَةِ اَلْوَضْعِ اللُّغَوِيِّ، وَتِلْكَ دِلَالَةٌ عَامَّةٌ، وَصَاحِبُ عِلْمِ البيَانِ ينظرُ في فضيلةِ تلكَ الدِّلالةِ، وهي دِلالةٌ خَاصَّةٌ، والمُرادُ بِهَا أَنْ يكونَ عَلَى هيئةٍ مَخْصُوْصَةٍ مِنْ اَلْحُسْنِ، وذلك أمرٌ وراءَ

النَّحْوِ وَالإِعْرَاب، أَلَا تَرَى أَنَّ النَّحْوِيَّ يَفْهَمُ مَعْنَى الكلامِ المَنْظُوْمِ والمَنْثُورِ ويعلمُ مواقعَ إِعْرَابِهِ، ومَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لا يَفْهَمُ مَا فِيْهِ مِنْ الفَصَاحَةِ والبَلاغَةِ، وَمِنْ هَهُنَا غَلَطَ مُفَسِّرُو اَلأَشْعَارِ فِي اِقْتِصَارِهِمْ عَلَى شَرْحِ اَلْمَعْنَى وَمَا فِيْهَا مِنْ اَلْكَلِمَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، وتَبَيين مواضعِ الإعرابِ منها، دُوْنَ شَرْحِ مَا تضمَّنتهُ منِ أسرارِ الفَصَاحَةِ والبَلاغَةِ"[٢]..ولقد شغلت قضية اللفظ والمعنى أذهان العرب قديمًا وحديثًا، ونالت حيِّزًا كبيرًا في أبحاث النحاة والعلماء العرب ودراساتهم.

ويرى بعض العلماء" أنَّ التأليف في علم العربية مبنى على أسلوبين: لأنَّ مَنْ العلماء أن يذهب من جانب اللفظ إلى المعنى بأن يسمع لفظًا ويطلب معناه، ومنهم من يذهب من جانب المعنى إلى اللفظ.."[٣]، وعليه فقد انقسم العلماء إلى فريقين: فريق يفضل اللفظ على المعنى، والآخر يفضل المعنى على اللفظ. والذين يفضلون المعنى- وهم الأكثر والأشهر- يرون أن "الألفاظ للمعاني أزقة، وعيها أدلة، إليها موصلة، وعلى المراد منها محصلة"[٤].

واهتمَّ هؤلاء العلماء بالمعاني واستخراجها؛ لأنَّ "المعاني القائمة في صدور الناس المقصورة في أذهانهم والمتخلجة في نفوسهم، والمتصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفية وبعيدة وحشية،ومحجوبة مكنونة، وموجودة في معنى معدومة لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه ولا حاجة أخيه وخليطه"[٥]. ويرى هذا الفريق أنَّ "اللفظ تبع للمعنى في النظم"[٦]، و" إنَّ مِنْ حقِّ اللفظِ أنْ يكونَ طِبْقاً للمعنى، لا يَزيد عليه ولا يَنقُصُ عنه"[٧]؛

لأنك "إذا ظفرت بالمعنى؛ فاللفظ معك وإزاء ناظرك"[٨]، بل يجب عليك أن تتمسك بعروة المعنى.[٩]

وإنَّ هذا الفريق من العلماء قد استمد موقفه هذا مما لاحظه من أن العرب " تَحْمِلُ عَلَى أَلْفَاظِهَا لِمَعَانِيْهَا حَتَّى تُفْسِدَ اَلإِعْرَابَ لِصِحَّةِ اَلْمَعْنَى"[١٠]، يقول ابن جنى:" ويدلك على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف

المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به؟ فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم"(١١).

وعقد ابن جنى فصلاً في الخصائص سماه "إصلاح اللفظ"، لتأكيد فكرة إصلاح اللفظ خدمة للمعنى؛ فالمعنى أعظم قدرًا، وهو الأهم، وتابعه كثير من العلماء في ذلك؛ يَقُوْلُ **اِبْنُ جِنِّي**:" رَأَيْتُ غَلَبَةَ اَلْمَعْنَى لِلَّفْظِ وَكَوْنَ اَللَّفْظِ خَادِمًا لِلْمَعْنَى مَشِيْدًا بِهِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا جِيْءَ بِهِ لَهُ وَمِنْ أَجْلِهِ، وَأَمَّا غَيْرُ هَذِهِ اَلطَّرِيْقَةِ مِنْ اَلْحَمْلِ عَلَى اَلْمَعْنَى وَتَرْكِ اَللَّفْظِ، وَتَذْكِيْرِ اَلْمُؤَنَّثِ وَتَأْنِيْثِ اَلْمُذَكَّرِ، وَإِضْمَارِ اَلْفَاعِلِ لِدَلاَلَةِ اَلْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَإِضْمَارِ اَلْمَصْدَرِ لِدِلاَلَةِ اَلْفِعْلِ عَلَيْهِ، وَحَذْفِ اَلْحُرُوْفِ وَالأَجْزَاءِ اَلتَّوَأَمِ وَالْحَمْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ حَمْلاً عَلَيْهِ وَتَصَوُّرًا لَهُ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُوْلُ ذِكْرُهُ وَيُملُّ أَيْسَرُهُ فَأَمْرٌ مُسْتَقِرٌّ وَمَذْهَبٌ غَيْرُ مُسْتَنْكَرٍ"(١٢). ويرى بعض العلماء أنَّ النحو بصفة غامة" لَيْسَ مُجَرَّدُ قَاعِدَةٍ تُطَبَّقُ، بَلْ بَحْثٌ فِي مَعَانِي اَلتَّرَاكِيْبِ وَأَسْرَارِ حُسْنِهَا وَقُوَّتِهَا، وَإِنْ كَانَ اَلنَّحْو يَنْطَلِقُ مِنْ اَلْمَبَانِي لِلْوُصُوْلِ إِلَى اَلْمَعَانِي"(١٣).

إنَّ الجاحظ من العلماء الذين نُسب إليهم تفضيل المعنى على اللفظ، حيث يقول:" ومدارُ الأمرِ على فهمِ المَعَانِي لا الألفاظِ والحقائقِ لا العباراتِ"(١٤)، ويقولُ:"وإنَّما الألفاظُ على أقدارِ المعاني، فكثيرُها لكثيرِهَا، وقليلُهَا لقليلِهَا، وشريفُها لشريفِهَا، وسخيفُهَا لسخيفِهَا، والمعاني المُفردةُ البائنةُ بصُورها وجهاتِهَا تحتاجُ مِنْ الألفاظِ إلى أقلَّ ممَّا تحتاجُ إليه المعاني المُشتركةُ والجهاتُ الملْتبسةُ"(١٥). ويقولُ الجاحظُ أيضًا:"ومَنْ أراغَ معنىً كريمًا فليلتمسْ له لفظًا كريمًا، فإنَّ حقَّ المعنى الشَّريفِ اللَّفظُ الشَّريفُ، ومن حَقِّهِمَا أَنْ تصُونَهُمَا عمَّا يُفْسِدُهُمَا ويُهجنُهُمَا"(١٦).

وفي المقابل وَرَدَ في كتابِ (الحيوان) للجاحظِ قوله "والمعاني مطروحةٌ في الطَّريقِ؛ يعرِفُهَا العَجَمِيُّ والعربيُّ والبدويُّ والقرَوي والمدنيّ "(١٧)، فتأول بعض العلماء أنَّ الجاحظ ينصر اللفظ على المعنى، ويرى بعض العلماء أنَّ الذي عناه

الجاحظ، حيث يقول:" المعاني والمعاني مطروحة وسط الطريق" هو تلك "الصورة "لا مجرد اللفظ نفسه.[١٨] وشرح الجرجاني ذلك بقوله:" إنَّ الجاحظَ يُقارنُ بين الكلم ومادة الصائغ. فهو يصنع من الذَّهبِ خاتمًا والحكم على صنعته ليس من جهةِ الذَّهبِ، وإنَّما من جهة الخاتم. فالمعنى هو المادَّةُ الأوليَّةُ، والإعجازُ هو في الكلامِ"[١٩]...وأوافق مَنْ يرى أنَّ الطَّابعُ العام للجاحظ في كتاباته، العناية بألفاظِهِ ومعانيه جميعًا، دون أنْ يَجُوْرَ أحدُ الفريقين على الآخر أو يحيفَ عليه، وقد دفعه ذلك إلى أن يُعنى بآرائه وأدلته وبراهينه، ومُقدِّماته ونتائجه مُتأثِّرًا في ذلك بما لقف من منطقٍ وفلسفةٍ، ومعرفةٍ بالجدلِ والحِوَارِ اللَّذين كانا شائعين في بيئته، ونقصد بيئة المعتزلة، ولعلَّ هذا ما جعل الجاحظَ يقولُ مِنْ بعض الوجُوهِ أنَّ البَلاغَةَ فِي الألفاظِ لا في المَعَانِي.[٢٠]

ومن الأمور المهمة التي اختلف حولها العلماء مسألة أسبقية المعنى أم اللفظ؛ فبعضهم ذهب إلى أن المعنى أسبق في الوجود من اللفظ، وذلك لأنَّ الغرض هو ترتيب المعاني في النفس ثم النطق بالألفاظ على حذوها، ويرى عبد القاهر الجرجاني أنه لا يُتصوَّرُ أن تعرفَ لِلَّفظِ موضعًا من غيرِ أن تعرفَ معناه، ولا أنْ تتوخَّى في الألفاظِ من حيثُ هي ألفاظٌ ترتيبًا ونظمًا، وأنّك تتوخَّى التَّرتيبَ في المعاني، وتُعملُ الفِكرَ هناك، فإذا تمَّ لك ذلك أتبعتَها الألفاظَ وقَفَوْتَ بها آثارَها، وأنَّك إذا فرغتَ من ترتيبِ المعاني في نفسك لم تحتجْ إلى أن تستأنفَ فِكراً في ترتيبِ الألفاظِ، بل تجدُها تترتَّبُ لك بحُكْمِ أنّها خَدَمٌ للمعاني وتابعةٌ لها ولاحقةٌ بها، وأن العلمَ بمواقعِ المعاني في النَّفُس علمٌ بمواقعِ الألفاظِ الدالَّة عليها في النُّطق"[٢١]؛ لأن (المعاني أقوى عندها- العرب- وأكرم عليها وأفخم قدرًا في نفوسها"[٢٢].

وأمَّا الفريق الآخر فهم يقدمون اللفظ على المعنى؛ لأنَّ اللفظ عندهم مفضل " وإنما فضلُ اللفظ عن المعنى أن تريدَ الدلالةَ بمعنًى على معنًى فتدخِل في أثناء ذلك

شيئاً لا حاجَةَ بالمعنى المدلول عليه إليه"[٢٣]، ودليلهم على ذلك أيضا أنك قد"رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها، وحموا حواشيها وهذبوها،وصقلوا غروبها وأرهفوها"[٢٤]. ويعنى ذلك اهتمام العرب باللفظ، ويرى السيوطي أن طريق إصلاح اللفظ كثير وواسع.[٢٥]

وأكد ابن جنى أنَّ العرب قد اعتنت بألفاظها،" وأصلحوها ورتبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها، ليكون ذلك أوقع في السمع وأذهب في الدلالة على القصد"[٢٦]، لذلك وجب الاهتمام باللفظ؛ لأنَّ " حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ؛ لأن المعاني مبسوطة إلى غير غاية، وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصلة محدودة"[٢٧].

والحقُّ أنَّ اللفظ والمعنى مرتبطان برابطة عضوية، لذلك يجب الاهتمام بهما معًا وتجويدها وتهذيبهما، فلا داعي إذن للتفريق بينهما والاختلاف حولهما، فماهما إلا وجهان لعملة واحدة، وهما مكونا اللغة التي تهدف عن طريقهما إلى تحقيق الفائدة من الكلام، وتحقيق التواصل وأهداف اللغة المنشودة جميعها، فالأصل مطابقة المعنى للفظ[٢٨]، وكما "تجب مراعاة المعني كذلك تـــلزم مراعاة اللفظ"[٢٩]، ولأن "قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى"[٣٠]، "فمَنْ أراغ معنى كريما فليلتمس له لفظًا كريمًا، فإن حق المعنى الشريف اللفظ الشريف"[٣١]. وَفِي هَذَا الشَّأْنِ **يَقُوْلُ اَبْنُ جنِّي**:"اِعْلَمْ أَنَّ هَذَا اَلْبَابَ مِنْ أَشْرَفِ فُصُوْلِ اَلْعَرَبِيَّةِ وَأَكْرَمِهَا وَأَعْلَاهَا وَأَنْزَهِهَا، وَإِذَا تَأَمَّلْتَهُ عَرَفْتَ مِنْهُ وَبِهِ مَا يُؤَنقك، وَيَذْهَبُ فِي اَلاسْتِحْسَانِ لَهُ كُلَّ مَذْهَب بِكَ، وَذَلِكَ أَنَّ اَلْعَرَبَ كَمَا تُعْنَى بِأَلْفَاظِهَا فَتُصْلِحُهَا وَتُهذِّبُهَا وَتُرَاعِيْهَا، وَتُلَاحِظُ أَحْكَامَهَا بِالشِّعْرِ تَارَةً وَبِالْخُطَبِ أُخْرَى، وَبِالأَسْمَاعِ اَلَّتِي تَلْتَزِمُهَا وَتَتَكَلَّفُ اِسْتِمْرَارَهَا فَإِنَّ اَلْمَعَانِي أَقْوَى عِنْدَهَا وَأَكْرَمُ عَلَيْهَا وَأَفْخَمُ قَدْراً فِي نُفُوْسِهَا، فَأَوَّلُ ذَلِكَ عِنَايتُهَا بِأَلْفَاظِهَا، فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ عُنْوَانَ مَعَانِيْهَا وَطَرِيْقاً إِلَى إِظْهَارِ أَغْرَاضِهَا وَمَرَامِيْهَا؛ أَصْلَحُوْهَا وَرَتَّبُوْهَا، وَبَالَغُوا فِي تَحْبِيْرِهَا وَتَحْسِيْنِهَا"[٣٢]... **وعليه، فإنَّ تحقيق الفائدة**

المرجوة من الكلام، وتحقيق صحته وبلاغته وفصاحته؛ مرهونٌ بالاهتمام باللفظ والمعنى معًا؛ دون تفريق.

*****

• اَلْمَبْحَثُ اَلثانِي: ظَاهِرَةُ اَلْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ.

من الظَّواهر اللُّغوية المشهورة المهمة ظاهرة القوة والضعف، وشغلت بال العلماء العرب ودراساتهم قديمًا وحديثًا، وشاعت في معظم الأبواب النحوية والمسائل اللغوية، فميزوا بعض الحروف عن بعض وبعض المفردات وبعض الجمل والتراكيب تبعًا للقوة والضعف، ومن ذلك قول سيبويه:" الاسم أقوى من الفعل وأشد تمكناً"(٣٣)، ويقول ابن جني:" ألا ترى أن الفعل ثانٍ للاسم، وهو وإن كان أضعف منه، فإنه أقوى من الحرف"(٣٤)، وقولهم:" فالاسم أقوى من الْفِعْل؛ لِأَنَّهُ يُمكن أَن يسْتَغْنى بِالِاسْمِ عَن الْفِعْل فِي الْفَائِدَةِ... وَالْفِعْل أقوى فِي الْعَمَل من الِاسْمِ؛ لِأَنَّهُ يُمكن أَن يدل بِهِ على أَنه عَامل فِي كُلِّ مَوضِعٍ يَقع فِيهِ، وَلَيْسَ ذَلِك فِي الِاسْم"(٣٥). ..يقول ابن جني:" ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل؛ وإن كانت رتبة الاسم في النفس من حصة القوة والضعف أن يكون قبل الفعل، والفعل قبل الحرف"(٣٦).

فهناك "تفاوت ما بين سيبي إعراب الاسم وإعراب الفعل في القوة والضعف، فلذا جعل الاسم أصلا والفعل المضارع فرعًا"(٣٧). ويرتب النحويون العرب المعارف في القوة والضعف من حَيْثُ المعرِفِيَّة على مراتب: أعلاها: الاسم المضمر، وأعلى المضمرات ضمير التكَلُّم ثُمَّ يليه ضمير الخطاب ثُمَّ يليه ضمير الغيبة .وثانيها: الاسم العَلَم. وثالثها: اسم الإشارة. ورابعها: الاسم الموصول. وخامسها: الاسم المعَرَّف بـــ(ال). وأما الاسم المضاف إلى واحد من تلك الأشياء فبحسب المضاف إليه ، فإذا أضيف إلى ضمير كان في مرتبة الضمير، وإن أضيف إلى عَلَم كان في مرتبة العَلَم ، وإن أضيف إلى اسم إشارة كان في مرتبة اسم الإشارة وهكذا (٣٨).

كما يرتب النحويون العرب الدلالة من منظور القوة والضعف أيضًا، ومن ذلك ما ذكره ابن جني:" باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية: اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعىً مؤثر؛ إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهنَّ الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية"(٣٩)

ومن ذلك قولهم "الاسم أقوى من الفعل، فلمَّا رُكِّبَ أحدهما مع الآخر كان التغليب للأقوى الذي هو الاسم دون الأضعف الذي هو الفعل"(٤٠)، ومنه قولهم:" الحرف وهو أضعف من الفعل؛ لأنه فرع عليه في العمل".(٤١) ومنه قولهم:" التأنيث الحقيقيّ أقوى من التأنيث اللفظيّ"(٤٢)... ومن ذلك تقسيم النحاة العامل إلى قسمين: اللفظي والمعنوي، ودرجات العامل انقسمت إلى: قوية، كالأفعال، وضعيفة كالأسماء، ودرجات القوة والضعف تكون تدريجًّيا، إِذْ قصدوا بالقوة؛ أي: قدرتها على التأثير في المعمول والارتباط به على نحو مخصوص، وعدوا أقوى العوامل الفعل، ومن ثم قوة اسمي الفاعل والمفعول، ومن ثم قوة المصادر، ومن ثم قوة الصفات، ومن ثم قوة ما يجري مجرى الفعل، ومن ثم قوة ما يجري مجرى اسمي الفاعل والمفعول. وقسَّموا العامل إلى عوامل أصلية كالأفعال والحروف، وعوامل فرعية كالأسماء، و"العامل المعنوي ضعيف"(٤٣). ومنه قولهم :"الْفَاعِل أقوى من الْمَفْعُول..، والضَّمة أقوى الحركات فَجعل لَهُ مَا يُنَاسِبه"(٤٤)، وقولهم:" المتكلِّم أقوى من الْمُخَاطب"(٤٥)، ومنه:" حُرُوف الْجَزْم أَضْعَف من حُرُوف الْجَرّ؛ لِأَن الْفِعْل أَضْعَف من الِاسْم، والجر على هَذَا يجوز أَن يكون أقوى من الْجَزْم"(٤٦).

وقَالَ ابْن عُصْفُور:" إِعْمَال (الْمُعَرّف) أقوى من إِعْمَال الْمُضَاف فِي الْقيَاس"(٤٧)، ومنه قولهم:" إِعْمَال (الْمنون أقوى) من الْمُضَاف"(٤٨)، وقولهم:" الحرف، وهو أضعف من الفعل؛ لأنه فرع عليه في العمل،.. والفعل لما كان أقوى من حرف المعاني صار يعمل عملين..".(٤٩)، وقولهم:" كان الماضي أقوى من فعل الأمر".(٥٠) وقولهم عن (أن):".. وإن كانت الشديدة أقوى من الخفيفة؛ لأن

الشديدة من عوامل الأسماء، والخفيفة من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال"[٥١]، ومنه قولهم:" والوسط أقوى من الطرف"[٥٢].

وقولهم" وعين الفعل أقوى من اللام"[٥٣]، وقولهم:" الياء أقوى من الكسرة"[٥٤]، وقولهم:" والعامل اللفظي أقوى من
المعنوي"[٥٥]، و"عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال"[٥٦]، وقولهم:" دلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالته على المفعول ..فالفعل هو حركة الفاعلٍ، والحركة لا تقوم بنفسها، وإنما هي متصلة بمحلها، فوجب أن يكون الفعل متصلا بفاعله لا بمفعوله". [٥٧] وقولهم" الفعل وإن كان غير متصرف فتصرفه أقوى من تصرف الاسم غير المتمكن والحرف"[٥٨]، وقولهم:"وإلغاء المتأخر أقوى من إعماله"[٥٩]، وقولهم:"وإن كان الماضي أقوى من فعل الأمر بدلالة الوصف به والشرط به، وبنائه على حركة تشبه حركة الإعراب".[٦٠]

وقولهم:"إنَّ صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمّة أقوى من الحركاتِ"[٦١]،وقولهم:" اسم الفعل أقوى من الفعل الذي بمعناه في أداء المعنى، وأقدر على إبرازه كاملا مع المبالغة فيه. فالفعل: "بعد" يفيد: مجرد "البعد"، ولكن اسم الفعل الذي بمعناه؛"هيهات" يفيد البعد البعيد، أو: الشديد؛ لأن معناه الدقيق هو: بعد جدا؛ كما في قولهم:
هيهات إدراك الغاية بغير العمل الناجع". [٦٢]

ومنه قولهم:" الفعل المبدوء بالزيادة التي لها معنى أقوى من الاسم المبدوء بها، من غير أن تدل على معنى فيه"[٦٣]، وقولهم:" الفاعل أقوى من المفعول إذا كان لازماً لا يسوغ حذفه والضَّمة أقوى الحركات فجعل له ما يناسبه[٦٤]. وقولهم:" المتكلِّم أقوى من المخاطب"[٦٥].

وقولهم:" حروف الجزم أضعف من حروف الجر؛ لأن الفعل أضعف من الاسم، والجر على هذا يجوز أن يكون أقوى من الجزم، وعوامل الجر يجوز حذفها،

وما هو أضعف منها أولى ألا يحذف"[٦٦]، وقولهم:" الاسم أقوى من الفعل، فلو جعلا شيئًا واحدًا، وجب أن يغلب عليهما حكم الاسمية، لقوة الاسم وضعف الفعل"[٦٧]؛"لأن الاسم أقوى من الفعل، والفعلُ أضعف"[٦٨]. و"الفعل أقوى من الابتداء"[٦٩].و:" وعواملُ الأصل أقوى من عوامل الفرع"[٧٠]، و"الفعل وما يجري مجراه أقوى من الاسم في العمل وما يجري مجراه، فقدم معمول القوي، ولم يقدم الآخر[٧١].

ومنه:" أنّ الأصل الفاعل؛ لأن عامله لفظيّ، وهو أقوى من المبتدأ والخبر؛ لأن عاملهما معنوي، وعامله فعل أو شبهه، فهو أقوى من خبر إنّ واسم ما، وعامله فعل حقيقيّ، فهو أقوى من اسم كان وأخواتها وعامله مبقيّ على صيغته الأصلية، فهو أقوى من الفعل الذي لم يسم فاعله"[٧٢]، وقولهم:"وعامل الرفع أقوى من عامل النصب والخفض"[٧٣]، ومنه قولهم:"....رفع «زيد» إنما كان بالابتداء وهو عامل ضعيف، فلذلك انتسخ عمله بعمل «إن»؛ لأن اللفظ أقوى من المعنى"[٧٤]، ومنه قولهم:" الضمير المنفصل أقوى من الضمير المتصل في تعدي الفعل إليه".[٧٥]

واللافت أنه تقريبًا صاغ النحويون العرب معظم أبواب النحو والصرف ودراسة مسائلهما؛ وفكرة القوة والضعف ماثلة في أذهانهم، فرتبوا مكونات الكلام العربي درجات، بعضها أقوى من بعض، وحاول النحاة العرب في كتبهم وبحوثهم تقديم تعليل لذلك التقسيم وتلك الصفات، لكن العرب تكلموا ولم يذكروا العلل التي ذكرها النحاة، ولذلك قال عبقري العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي عندما "سُئِلَ – رحمه الله– عن العلل التي يعتلُّ بها في النحو. فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله؛ وإنْ لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإنْ أكن أصبت العلة فهو الذي التمستُ، وإنْ تكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له"[٧٦].

وتعمدتُ أن أذكر عشرات الأمثلة المتنوعة المنقولة عن نحاة العربية من مختلف المدارس النحوية والأمصار، وقد تأكد أنَّ النحاة قد اتفقوا على أن بعض الكلام في العربية أقوى من بعض، ولذلك حرص العرب والنحاة على تقوية الضعيف من المفردات والتراكيب؛ ليقوى معناه ويتضح ويؤدي دوره في الإفهام والتواصل؛ وهو الهدف الأسمى للغة.

*****

• اَلْمَبْحَثُ اَلثالِثُ: وَسَائِلُ تَقْوِيَةِ اَلْـمَبْنَى وَمَظَاهِرُهَا.

لجأ العرب إلى وسائل عدة لتقوية المبنى الضعيف؛ سواءً المفردات أو الجمل؛ خدمة للمعنى وتجويده، ومن أهمها:

• أَوَّلاً: الـــزِّيَـــادَةُ:

ويُقصدُ بالزيادة زيادةً فِي الكلمة المفردة أو التركيب، خدمة للمعنى، سواء بتوكيده أو زيادته وتجويده، وفائدتَهَا فِي التَّركيبِ التَّوكيدُ والرَّبطُ وتقويةُ المعنى؛ "لأنَّ زيادة اللفظ كما هي لزيادة المعنى، فكذلك قوّة اللّفظ لقوة المعنى"(٧٧). ويقول:".. لأن قوَّةَ اللفظ مُشْعِرة بقوة المعنى"(٧٨). وهذا القاعدة راسخة لدى النحاة قديمًا وحديثًا، يقولُ **سيبويه**:" هذا بابُ مَا يَجْرِي عَلَى اَلْمَوْضِعِ لَا عَلَى الاسْمِ الذي قبلَهُ؛ وذلك قَوْلُكَ: لَيْسَ زَيْدٌ بِجَبَانٍ وَلَا بَخِيْلاً، وَمَا زَيْدٌ بِأَخِيْكَ وَلَا صَاحِبُكَ"(٧٩)، حيث مثل على زيادة حرف الجر (الباء). ويقولُ **ابن يعيش**:" وقد أنكر بعضُهم وُقوعَ الأحرفِ زوائدَ لغيرِ معنى؛ لأنَّه إِذْ ذاكَ يكونُ كالعبثِ، وليسَ يخلو إِنْكارُهُمْ لِذَلِكَ مِنْ أَنَّهُمْ لم يجدُوه في اللُّغةِ، أَوْ لِمَا ذكرُوهُ من مَعْنَى، فَإِنْ كانَ الأَوَّلُ فقدْ جاءَ منه في التَّترِيلِ والشِّعرِ مَا لا يُحْصَى، وَإِنْ كانَ الثَّاني فليسَ كما ظَنُّوهُ، لأنَّ قولنا « زائدٌ » ليسَ المُرادُ أَنَّه دخلَ لغيرِ المعنى البَتَّة، بَلْ زِيْدَ لِضَربٍ من التَّأكيدِ، والتَّأكيدُ معنى صحيحٌ"(٨٠).

ومنهُ ما جَاءَ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ مِنْ زيادةِ بَعْضِ اَلْحُرُوفِ زِيادَة نَحْوِيَّة، كزيادةِ (الباء) نحو قوله تعالى:﴿ **كَفَى بِاللهِ شَهِيْدًا**﴾[الرعد:٤٣]. وزيادة (ما) نحو قوله تعالى:﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنْ اَللهِ** ﴾[آل عمران:١٥٩]. وزيادة (مِنْ) نحو قوله تعالى:﴿**مَا تَرَى فِي خَلْقِ اَلرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوتٍ**﴾[الملك:٣]. وزيادة (الواو) نحو قوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا جَاؤُوْهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**﴾[الزمر:٧١].وزيادة (لا) النافية نحو قوله تعالى:﴿**مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ**﴾[الأعراف:١٢]، وزيادة (أنْ) نحو قوله تعالى:﴿**وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوْطًا سِيْءَ بِهِمْ**﴾[العنكبوت:٢٣]. وزيادة (الكاف) نحو قوله تعالى:﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾[الشورى:١١]. ومن زيادة (**اللام المزحلقة**) قولنا: إِنَّ خَالدًا لَمُؤدَّبٌ.

ويرى النحاة العرب أنك "إذا أسقطتَ هذه الباء الداخلة على الخبر في الأمثلة المتقدمة وجدت المعنى مستقيماً بدونها؛ فهي إذاً حرف جر زائد، تدخل على الخبر فتجره لفظاً مع بقائه منصوبا في التقدير، وليس لها من أثر في المعنى إلا تقوية الحكم المستفاد من الجملة وتوكيده"(٨١). كما أنَّ "حرف الجر الزائد والشبيه به لا يتعلقان، إلا أن الزائد "كالباء" يزاد لتوكيد المعنى الموجود" (٨٢). وكذلك "(من) الزائدة للتأكيد، وهي تقتضي تقوية ذلك المعنى"(٨٣).

والحرف الزائد، "وهو الذي يمكن الاستغناء عنه من غير أن يترتب على حذفه فساد المعنى المقصود، كبعض الحروف الزائدة، في الجر، مثل "الباء" و "من" من باقي الحروف التي لا تجيء بمعنى جديد، وإنما تزاد لمجرد تقوية المعنى، وتوكيده، وربما لا يستغنى عنه"(٨٤). كما أنَّ "حرف الجر الزائد يمكن الاستغناء عنه، لأنه لا يؤدي معنى خاصا جديدا، وإنما يفيد تقوية المعنى القائم".(٨٥)

ويرى النحويون العرب أنَّ "حرف الجر الزائد زيادة محضة، وهو الذي لا يجلب معنى جديدًا، وإنما يؤكد ويقوي المعنى العام في الجملة كلها، فشأنه شأن كل الحروف الزائدة؛ يفيد الواحد منها توكيد المعنى العام للجملة كالذي يفيده

تكرار تلك الجملة كلها، سواء أكان المعنى العام إيجابًا أم سلبًا، ولهذا لا يحتاج إلى شيء يتعلق به، ولا يتأثر المعنى الأصلي بحذفه، نحو: كفى بالله شهيدًا، بمعنى: يكفي الله شهيدًا؛ فقد جاءت "الباء" الزائدة لتفيد تقوية المعنى الموجب وتأكيده؛ فكأنما تكررت الجملة كلها لتوكيد إثباته وإيجابه، ومثل: ليس من خالق إلا الله أي: ليس خالق إلا الله، فأتينا بالحرف الزائد: "من": لتأكيد ما تدل عليه الجملة كلها من المعنى المنفي، وتقوية ما تتضمنه من السلب، ولو حذفا الحرف الزائد في المثالين ما تأثر المعنى بحذفه"[٨٦]، "فإذا أتينا بحرف الجر الزائد "من"، وقلنا: ما غاب من ديار لم يفد الحرف الزائد عنى جديدًا، ولم يحدث دلالة طارئة لم تكن قبل مجيئه، وإنما أفاد تقوية المعنى القائم وتأكيده، وهو النص على شمول المعنى المنفي وتعميمه؛ بحيث ينطبق على الأفراد كلها فردًا فردًا".[٨٧]

ولم تكن هذه الزيادة حشوًا لا فائدة منه، بل جاءت لتحقيق غرض دلالي، وفي هذه الصفحات أعرض لأنماط الزيادة التي وردت في الكلام العربي؛ خاصة الزيادة التي هدفت تقوية المبنى خدمة للمعنى..الخ.

- **أولاً: زيادة بعض الحروف على المفردات:**

يرى العلماء العرب أنه قد "زيدت الْمِيم للتقوية وَالْألف للتثنية وَالنُّون للتأنيث ورد بِأَن التَّاء على مَا ذكر للمتكلم ومناف للخطاب"[٨٨]، ومن ذلك زيادة حرف الميم، وهو من الحروف الشَّفهيَّة[٨٩]، وضعته العرب علمًا على الجمع، فقالوا للواحد: أنتَ، فإذا جاوزوه إلى الجمع قالوا: أنتُم. وقالوا للواحد الغائب: هو، فإذا جاوزوه إلى الجمع، قالوا: هُم. وكذلك في الضَّمير المتَّصل يقولون: ضربْتَ، وضربْتُم، وايَّاكَ، وايَّاكُم، وايَّاه، وايَّاهُم، ونظائره، نحو: بِهِ وبِهم. والملاحظ" أنَّ الميم في العربيَّة غالباً ما تزاد في آخر الألفاظ لقصد الجمع، وهو يدلُّ في الأعم الأغلب على الكثرة والمبالغة والتَّفخيم، وهو يناظر زيادته في آخر بعض الألفاظ لدلالتهما على المبالغة والتَّعظيم"[٩٠].

وحمل هذا المعنى الأستاذ العقَّاد فذكر جملة من الألفاظ أيضًا التي ختمت بالميم، والتي لا تخلو من دلالة التَّوكيد في معانيها، إذ يقول إنَّ:" الحتم والحسم والجزم والحطم والختم والكتم والعزم والقضم والقطم والكظم، وأمثالها كلمات لا تخلو من الدَّلالة على التَّوكيد والتَّشديد والقطع الذي يدلُّ على المعاني الحسيَّة".(٩١)، فحرف الميم زيد للدلالة على الجمع، كما في (أنت- أنتم)، وللدلالة على معاني أخرى.

كما أنَّ لزيادة حرف النون أثرًا في البناء اللُّغويّ، وفي توليد المعاني الجديدة أو المبالغ فيها التي تعتمد في بعض حالاتها على زيادة الحروف؛ لأنَّ "استعمال النُّون كحرفٍ زائد يفوق استخدام أيّ حرف من الحروف الصَّوامت الأخرى"(٩٢)، وتزاد النُّون سماعاً أولاً وحشواً وآخرًا، مفردة أو مع غيرها من الحروف، ومن زيادتها آخرًا للمبالغة والتَّكثير قولهم: رَعْشَن للذي يَرْتَعِش، وتأتي صفة للجبان؛ لكثرة ارتعاشه ومبالغة في خوفه، وكذلك للسَّريع من الأنعام؛ للمبالغة في سرعة عَدْوِها. ويقال:" ناقة رَعْشَاءُ وجملٌ أَرْعَشُ: إذا رأيت له اهتزازا من سُرعته في السَّير. ويُقَالُ: جمل رَعْشَنٌ وناقة رَعْشَنَةٌ"(٩٣)؛ أي: الذي يرتعش. وكذلك يلحقون النُّون المشدَّدة ببعض الكلمات للمبالغة، كقولهم: سُمْعُنَّةً نُظْرُنَّةً، بالضَّمِّ، وَهِيَ الَّتِي إِذا تَسَمَّعَتْ أَو تَبَصَّرَت فَلَمْ ترَ شَيْئًا تَظَنِّيًا أَي عَمِلَتْ بِالظَّنِّ(٩٤).

وتُزاد التَّاء في الأبنية العربيَّة؛ لتدلَّ على المبالغة في المعنى وتكثيره، قال ابن يعيش:"وتأتي التَّاء للمبالغة في الوصف كراَوِية لكثير الرُّوَاية، وإنَّما أنَّثوا المذكر، لأنَّهم أرادوا أنَّه غاية في ذلك الوصف، ولتأكيد المبالغة الحاصلة بغير التَّاء كنَسَّابَة، وذلك لأنَّ فَعَّالاً يفيد المبالغة في نفسه إذا دخلت عليه التَّاء أفادت تأكيد المبالغة؛ لأنَّ التَّاء للمبالغة (٩٥)، فقولنا: رجلٌ عَلَّامة ونَسَّابَة ونحوهما، أطلقت على مفردٍ لقيامِهِ مُقام مجموعة العلماء ومجموعة النَّسَّابة، وزيدت التَّاء على صيغة المبالغة (فَعَّال)، للوصول إلى أقصى غاية في إرادة المبالغة(٩٦). وتزاد التَّاء على صيغة

(فَاعِل) لتوكيد المعنى والمبالغة فيه، كقولنا: رجل رَاوِيَة، يفيد أنَّ روايتَهُ قد أصبحت على درجة عالية من الضَّبط والتَّوثيق انماز بها عن غيره من الرُّواة، بخلاف قولنا: رجل راوٍ؛ لأنَّها تفيد الإخبار بأنَّهُ راوٍ كغيرهِ مِن الرُّواة، ومنه: رجل دَاهِية، إشارة إلى كثرة دهائه ومكره، يقول ابن جني:" وذلك أنَّ الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنَّما لحقت لإعلام السَّامع أنَّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنِّهاية".(٩٧)

و"تزاد التَّاء آخرًا في أغلب أسماء الحشر، كالقَارعة والطَّامة والصَّاخة؛ للدَّلالة على معنى العموم والشُّمول والشِّدة والمبالغة".(٩٨) وتزاد التَّاء أيضاً على صيغة (مَفْعَل) فتكون للدَّلالة على كثرة الشَّيء في المكان والمبالغة فيه، يقول سيبويه:"وذلك إذا أردت أن تكثر الشَّيء بالمكان، وذلك قولك: أرض مَسْبَعَة، ومَأْسَدَة، ومَذْأَبَة(٩٩)؛ أي: أنَّها كانت كثيرة السِّباع والأسود والذِّئاب.. وتزاد التَّاء على صيغة (فَعُول) التي يستوي فيها المذكر والمؤنث للمبالغة في الوصف، ففي قولهم رجل فَرُوقة ومِلُولة وحَمُولة؛ ألحَقُوها التَّاء للتَّكثيرِ والمبالغة.(١٠٠)

وتأتي الهاء زائدة بغير اطِّراد ابتداءً وحشواً وآخرا، ومن زيادتها للمبالغة قولهم:(هبلع)، فالرَّجل "إذا كانَ أكُولاً عظيمَ اللَّقْمِ واسعَ الحُنْجُورِ فهو هِبْلع"(١٠١)، ومن زيادة الهاء ابتداءً لتقوية المعنى قولهم:"(هِجْرع)؛ أي: الطَّويل المفرط في الطُّول، وقيل المضطِّرب الخلق".(١٠٢) أو الكثير الجرع، أو المكان السَّهل المنقاد وهو من معنى الطُّول(١٠٣)، وتكون زيادة الهاء للمبالغة في المعنى، يقول العكبريُّ في باب زيادة الهاء:"(هِبْلَع) الرَّجلُ الكَثير البَلْعِ، وهِجْرَع الكثيرُ الجَرْع فزيادةُ الهاءِ تُنبّه على المبالغةِ في هذينِ المعنيينِ".(١٠٤) ومن زيادة الهاء لقصد المبالغة وتوكيد المعنى زيادتها في أسماء الإشارة، فدخول "(ها) التَّنبيه على أسماء الإشارة أثَّر تأثيرا حاسماً في دلالتها، فغدت من المعارف بعد أَنْ كانت من النَّكرات، ذلك أنَّ اسم الإشارة في أصل وضعه إنَّما هو اسم مبهم لوقوعه على كلِّ شيء من حيوان أو جماد"(١٠٥).

فالعربُ" إذا أرادوا تعظيم الأمر والمبالغة في إيضاح المقصود جمعوا بين التَّنبيه والإشارة، وقالوا: هذا وهذه وهاته وهاتا وهاتي".(١٠٦). ومن الزيادة في المبنى وتقوية التشديد أو التضعيف، فمثلاً"(كلَّا) مُركَّبة عِنْد ثَعْلَب من كَاف التَّشْبِيه وَلَا النافية. قَالَ: وَإِنَّمَا شددت لامها لتقوية الْمَعْنى، ولدفع توهم بَقَاء معنى الْكَلِمَتَيْنِ. وَعند غَيره هِيَ بسيطة".(١٠٧)

ومن ذلك أيضًا الأوزان الزائدة نحو "وزن (افْعَوْعَلَ) يدلُّ على قوة المعنى أكثر من الثلاثي: اعشوشب، احْلَولى، اخشَوْشن. ووزن (افْعَوَّل) يدلُّ على قوة المعنى أكثر من الثلاثي: اجلَّوذ "أسرع" اعلوَّط البعيرَ "ركبه". ووزن (افعالَّ) يدلُّ على قوة المعنى أكثر من الثلاثي: اخضارَّ الشَّجَرُ".(١٠٨) ثم إنّ باقي الصيغ تدل على قوة المعنى، زيادة على أصله، فمثلاً اعشوْشَب المكانُ يدل على زيادة عُشْبه أكثر من عَشب، واخشوشَنَ يدلّ على قوة الخشونة أكثر من خَشُن، واحمارَّ يدل على قوة اللون، أكثر من حَمُر واحمرَّ وهكذا(١٠٩). ويرى النحويون العرب أنه"لَّما كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها وجعلوه دليلًا على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل"(١١٠).

يقول ابن جني:" باب في قوة اللفظ لقوة المعنى: هذا فصل من العربية حسن. منه قولهم: خشن واخشوشن. فمعنى خشن دون معنى اخشوشن؛ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو. ومنه قول عمر رضي الله عنه: اخشوشنوا وتمعددوا؛ أي: اصلبوا وتناهوا في الخشنة".(١١١)ومنه قولهم:" وكذلك جعلوا تكرير العين دالا على تكرير الفعل، نحو، فرح، وكسر، فجعلوا قوة اللفظ لقوة المعنى وخصوا بذلك العين؛ لأنها أقوى من الفاء واللام، إذ هي واسطة لهما، ومكنوفة بهما فصارا كأنهما سياج لها ومبذولان للعوارض دونها، ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها"(١١٢).

والأمثلة على زيادة الحروف أو تكرارها تضعيفها تقوية للفظ وخدمة للمعنى وتوضيحه وتجويده كثيرة، ولا داعي للإطالة، فالظاهرة مشهورة في الدرس اللغوي العربي.

● **ثانيًا: زيادة بعض الحروف في التركيب:**

لجأ العرب إلى الزيادة في بعض الجمل؛ لتقوية المعنى وتوكيده، فالزَّائِد عِنْد النَّحْوِيين هُوَ الَّذِي لم يُؤْت بِهِ إِلَّا لمُجَرّد التقوية والتوكيد.(١١٣)، ".. تقوية اللفظ بموافقة معنى، ويكون أيضًا في الاسم والفعل والحرف والجملة".(١١٤)

ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

١- لام التقوية: وفائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوة، وتوكيداً؛ فهي لا تُحدِث معنى جديداً، ولا تزيد في المعنى الموجود شيئاً إلا التقوية(١١٥). يقول ابن هشام:"لَام التقوية صَالِحَة للسقوط"(١١٦)، ويقول:"وَلَام التقوية غير لَازِمَة"(١١٧)، وهي اللام التي تزاد لتقوية عامل ضَعُفَ، إمَّا بتأخره، نحو:﴿**هُدىً وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ**﴾ [الأعراف:١٥٤]، ونحو:﴿**إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيا تَعْبُرُونَ**﴾[يزسف:٤٣]، أو بكونه فرعاً في العمل، نحو: ﴿**مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ**﴾[البقرة:٩١]،و﴿**فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾[البروج:١٦]،و﴿**وَلا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ**﴾ [الأحزاب:٥٣].

٢- **اللام المزيدة:** هذه "اللام" تُسمَّى اللام المزيدة قياساً بلام التقوية، وتقع بين المشتق ومعموله؛ تقوية له إذ أن المشتق أضعف من الفعل في العمل، مثل ﴿**وَما رَبُّكَ بِظَلّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾[فصلت:٤٦]. وتزاد على المفعول به إذا تقدَّم على فعله، مثل ﴿**لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ**﴾[الأعراف:١٥٤]؛ المعنى: يرهبون ربَّهم، فلمَّا تقدَّم المفعول ضعف أثر الفعل، فقوي باللام(١١٨). واللام الزائدة دُخُولهَا فِي الْكَلَام كخروجها، وفائدتها التقوية والتوكيد.(١١٩)

ومن ذلك قولهم:" (واللام) زائدة تقوية للاختصاص"(١٢٠)، إذ الزيادة ليست من معاني اللام فافهم. قوله:" إمَّا لمجرد التوكيد" هي الواقعة بين فعل ومفعوله، وبين المتضايفين، نحو: لا أبا لك على حد الأوجه فيه، وفائدتها تقوية المعنى دون العامل، فغايرت المزيدة لتقوية العامل"(١٢١).

ومنه قولهم:" وتُزادُ قياساً في مفعولٍ تأخَّرَ عنه فِعلُهُ تقويةً للفعل المتأخر لضَعفهِ بالتأخُّر، كقولهِ تعالى: ﴿**الذينَ هم لربهم يَرهبون**﴾[الأعراف:١٥٤]؛ أي: ربهم يَرهبون، وفي مفعول المشتقِّ من الفعل تقويةً لهُ أيضًا، لأنَّ عملَهُ فَرعٌ عن عملِ فعلهِ المشتقَّ هو منه، كقوله تعالى: ﴿**مُصَدِّقاً لِما مَعَهم**﴾[البقرة:٨٩]؛ أي: مُصدِّقًا ما معهم، وقولهِ: ﴿**فَعَالٌ لما يُريد**﴾ [البروج:١٦]؛أي: فَعّالٌ ما يريد وقد سبق الكلام عليها[١٢٢].

٢- إنَّ وأنَّ: يدخلان في التعبير عن جهة تقوية علاقة الإسناد التوكيد بالحرف كاللام ونون التوكيد وغيرهما. وهما يدلان على التوكيد، ومعناهما تقوية نسبة الخبر للمبتدأ، نحو "إنَّ أباك حاضر، وعلمت أنَّ أباك مسافر".[١٢٣]

وأمَّا – أنْ- الزائدة فهي الواقعة بعد (لما) الحينية؛ كقوله تعالى:﴿ **فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ**﴾[يوسف:٩٦] أو قبل (لو) كقوله تعالى:﴿ **وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا**﴾[الجن:١٦]. وهي تفيد تقوية المعنى وتوكيده[١٢٤]...ومن ذلك زيادة ضمير الفصل لتقوية المبنى خدمة للمعنى (تلك هي مهمة ضمير الفصل؛ لكنه قد يقع أحيانًا بين مالا يحتمل شكًّا ولا لَبسًا؛ فيكون الغرض منه مجرد تقوية الاسم السابق، وتأكيد معناه بالحصر. والغالب أن يكون ذلك الاسم السابق ضميرًا؛ كقوله تعالى:﴿**وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ**﴾[القصص:٥٨][١٢٥].

وسيطول بنا المقام لو أردنا حصر شواهد ومظاهر زيادات الحروف والكلمات إلا أنَّ الأمر ظاهر جليٌّ، زيادة المبنى لتقويته؛ خدمة للمعنى، ولا داعي للإطالة والاستطراد.

- **ثالثًا: التوكيد والتكرار:**

(١) التوكيد: من الأبواب النحوية المشهورة التي درسها النحاة العرب في تراثهم النحويِّ، وهو أيضًا من الأمور التي تهتم بها الدراسات اللسانية الحديثة حديثًا؛

وذلك لأهميته في تقوية للمعنى، وإسهامه في نجاح عملية التواصل اللغوي بين المتكلم والسامع، ويؤكد النحاة العرب أنَّ التقوية فائدة التوكيد(١٢٦)؛ لأنَّ الغرض من التوكيد التقوية، والحذف يُنافيه وتقدم ما فيه(١٢٧)؛ لأن التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر(١٢٨)، والتوكيد نوعان: الأول: اللفظي، والثاني: المعنوي... وأما الثاني فلم يؤتَ به للإسناد، بل لمجرد التقوية. قال الشاعر(١٢٩):[الطويل]

"فهيهات هيهات العقيق ومن به" ... وهيهات خل بالعقيق نواصله

".. وأما" "هيهات" "الثاني فلم يؤت به للإسناد" إلى العقيق، "بل لمجرد التقوية" والتوكيد لـــ"هيهات" الأول،"فلا فاعل له" أصلًا،"ولهذا قال" الشاعر:[الطويل]

فأين إلى أين النجاة ببغلتي ... "أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس"

فـــ"اللاحقون" فاعل "أتاك" الأول، و"أتاك" الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له؛ لأنه ليس في التنازع(١٣٠). **ويرى النحويون العرب أنَّ التوكيد المعنوي** ربما اِحتيج إلى زيادة التقوية، فجيء بعد "أجمع بألفاظ أخرى، وهي: "أكتَعُ"، و"أبتعُ"، و"أبصعُ"، وهذه الألفاظ لا يؤكَّدُ بها استقلالاً، نحو:" جاء القومُ أجمعون، أكتعون، أبتغون، أبصعون ". (١٣١)

ويرى ابن جني أنَّ:" التوكيد لفظ يتبع اِلاسْم الْمُؤَكّد لرفع اللّبْس وَإِزَالَة الاتساع، وَإِنَّمَا تؤكد المعارف دون النكرات ومُظْهَرُهَا ومُضْمَرُهَا"(١٣٢). والتوكيدُ تمكينُ الْمَعْنى فِي النَّفس، وَيُقَال توكيد وتأكيد ووكَّد وأكَّد، وَلَفظه على ضَرْبَيْنِ أحدُهما إِعَادَة الأوَّل بِعَيْنِه وَيكون ذَلِك فِي الْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال والحروف والجمل وَالثَّانِي غير لفظ الأوَّل وَلَكِن فِي مَعْنَاهُ"(١٣٣). ويقول ابن جني في (باب في الاحتياط):"اعلم أنَّ العرب إذا أرجات المعنى مكنته واحتاطت له.فمن ذلك التوكيد، وهو على ضربين: أحدهما: تكرير الأول بلفظه.وهو نحو قولك: قام زيد "قام زيد"، و"ضربت زيدًا ضربت"، وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، والله أكبر الله أكبر...".(١٣٤)

إذن التوكيد اللفظي ليس حشوًا أو زيادة في الكلام لا قيمة لها، بل إنَّ "التوكيد اللفظي قد يكون لدفع توهم التجوز أو السهو المعنوي"(١٣٥). وفي التوكيد اللفظي زيادة في الحرف أو الكلمة أو الجملة، و"زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيده التوكيد اللفظي، من الاعتناء به. قال ابن جني: كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى".(١٣٦) والتوكيد اللفظي يكون في الحرف والاسم والفعل والجملة، ففي الاسم تقول: "المروءةَ المروءةَ" و"النفاقَ النفاقَ"، وفي الجملة تعاد الجملة بألفاظها، وربما اقترنت الثانية بحرف من حروف العطف، وقد وردت كثيرًا في اللغة،ومن ذلك قوله تعالى:﴿**كَلَّا سَيَعْلَمُونَ (٤) ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ**﴾[النبأ:٤-٥]، وقول الرسولﷺ:«**واللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، واللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا**»(١٣٧). ويُلحظ "أنَّ الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل"(١٣٨).

القسم الثاني: التوكيد المعنويّ:

يرى ابن جني أنَّ "الأسماء الْمُؤَكّد بهَا تِسْعَة وَهِي: (نَفسه، وعينه، وَكله، وأَجْمَعُ، وأجمعون، وجَمْعَاءُ، وَجمع، وكلا، وكلتا)، تَقول: قَامَ زيد نفسُه، وَرَأَيْت زيدًا نفسَه، ومررت بزيد نفسه، وَكَذَلِكَ: قَامَ أَخُوك عينه، ورأيته عينه، ومررت بِهِ عينه، وَتقول: جَاءَ الْجَيْش كُلُّه أجمعُ، ورأيته كلَّه أجمعَ، ومررت بِهِ كلِه أجمعَ، وَجَاء الْقَوْم كلهم أَجْمَعُونَ، ورأيتهم كلهم أَجْمَعِينَ، ومررت بهم كلهم أَجْمَعِينَ، وَجَاءَت الْقَبيلَة كلهَا جمعاءُ، ورأيتها كلهَا جمعاءَ، ومررت بهَا كلهَا".(١٣٩)

وقد يُرَادُ تَقْوِيَةُ التوكيد فيؤتَى بكلمة "أَجْمَعْ" بعد كلمة "كُلّ" في المذكر، وبكلمَةِ "جَمْعَاء" بعد كلمة "كُلّ" في المؤنث، فنقول مثلاً: "جاء الجيشُ كُلُّه أَجْمَع" و"جاءت القبيلة كُلُّهَا جَمْعَاء" و"حضر الرُّؤسَاءُ كُلُّهُمْ أجْمَعُونَ". ويُؤتَى بكلمة "جُمَع" بعد كلمة "كُلّهن" فتقول: "حَضَرَ النّسَاءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ". وهناك ألفاظ أخرى للتوكيد، تجيء -مجتمعة أو غير مجتمعة- مرتبة وجوبًا بعد "أجمع" وفروعها، وهي بمعناها، وتُعد من الملحقات أيضًا مثلها، وتفيد فائدتها في تقوية معنى: "كلّ" وإن وُجد في الكلام لفظ: "كل".(١٤٠)

وقد يُؤتَى بالتوكيد لأغراضٍ أخرى غير ما سبَقَ بيانُهُ، كالرَّدَ على اعتقاد غير صحيح، وادّعياءٍ باطل، والتعريض بغباوة المخاطب، وتنزيل المخاطب منزلة منكر ما دَلَّ عليه التوكيد، والافتخار، والمدح، والذّمّ، والترحُّم، والتشنيع، والإشعار بهَوْل الحدث وفظاعته، إلى غير ذلك من أغراض يُلْمِحُ إليها البليغ إلماحاً بأسلوب التوكيد.

(٢) التِّكْرَارُ:

نوعٌ من أنواع الزيادة، ويرى **النحويون** أنَّ فائدة التكرار هي التأكيد، وينقل عنهم" إنّ التكرار هو التجديد في اللفظ الأول، ويفيد ضرباً من التأكيد"(١٤١)، ثُمّ يذكر الفرق بين التكرار والتأكيد، وهو مبنيٌّ على ما ذكره علماء البلاغة أنّ "التأكيد شرطُه الاتصال؛ وأن لا يزيد على ثلاثة، والتكرار يخالفه في الأمرين، ومن ثُمّ بَنوا على ذلك أنّ قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[الرحمن:١٣]تكرار لا تأكيد؛ لأنّها زادت على ثلاثة "(١٤٢).

ويشير **ابن الأثير** (ت٦٣٠هـ) إلى حدِّ التكرار، وهو "دلالة اللفظ على المعنى مردداً"(١٤٣). أمّا تقي **الدين الحموي** (ت٨٣٧هـ) فيذهب إلى أنّ التكرار "هو أن يكرر المتكلم اللفظة الواحدة والمعنى"(١٤٤).

ويقول الكفومي في الكليات:" وَفسّر بَعضهم التكرير بذكر الشَّيْء مرَّتَيْنِ، وَبَعْضهمْ بذكرِهِ مرّة بعد أُخْرَى، فَهُوَ على الأول: مَجْمُوع الذكرين؛ وعَلى الثَّانِي: الذّكر الْأَخير وأيا مَا كَانَ لَا يكون التَّفْصِيل بعد الْإِجْمَال تكريرا، بل هُوَ بَيَان وتوضيح بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِجْمَال لَا ذكر لَهُ ثَانِيًا، فالتفصيل بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِجْمَال إِفَادَة، والتكرير إِعَادَة.

وَقَالَ بَعضهم: التّكْرَار إِنَّمَا يحصل بذكر الشَّيْء مرَّتَيْن مُطَابقَة بعد ذكره مُطَابقَة أَو تضمنا لَا بذكرِهِ مُطَابقَة بعد ذكره التزاما وَلَا بالْعَكْس؛ وَأما إِذا ذكر تضمنا مرَّتَيْنِ أَو ذكر تضمنا بعد ذكره مُطَابقَة فَهُوَ تكْرَار وَلَا فِيهِ تردد.وتكرير اللَّفْظ الْوَاحِد فِي الْكَلَام الْوَاحِد حقيق بالاجتناب فِي البلاغة، إِلَّا إِذا وَقع ذَلِك لأجل

غَرَض ينتحيه الْمُتَكَلّم من تفخيم أَو تهويل أَو تنويه أَو نَحْو ذَلِك. والتكرار فِي البديع: هُوَ أَن يُكَرر الْمُتَكَلّم اللَّفْظَة الْوَاحِدَة باللَّفْظِ وَالْمعْنَى؛ وَالْمرَاد بذلك التهويل والوعيد، كَقَوْلِه تَعَالَى: **﴿القارعة مَا القارعة وَمَا أَدْرَاك مَا القارعة﴾**[القارعة:١-٣]، أَو الْإِنْكَار والتوبيخ كتكرار قَوْله تَعَالَى:**﴿فَبِأَي آلَاء رَبكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾**[الرحمن:١٣]، أَو الاستبعاد كَقَوْلِه تَعَالَى: **﴿هَيْهَات هَيْهَات لما توعدون﴾**[المؤمنون:٢٦]، أَو لغَرَض من الْأَغْرَاض.

وَلَا بُد للمتكلم أَن يُلَاحظ التَّحَرُّز عَن التكرير فِي الْمَعْنى أَولا ثمَّ فِي اللَّفْظ، فيلاحظ التَّحَرُّز عَن انفكاك النّظم أَو التَّرْتِيب وتشويشه أَولا ثمَّ فِي الْمَعْنى"(١٤٥).

فالرجوع إلى الشيء وإعادته وعطفه هو التكرار. وتكرار الكلمة أو اللفظة من مرة في سياق واحدٍ، إمَّا للتوكيد أو لزيادة التنبيه أو التهويل أو التعظيم أو للتلذذ بذكر المكرر. ويرى الجاحظ أنَّ التكرار "ليس فيه حد ينتهي إليه، ولا يؤتى على وضعه، وإنَّـــما ذلك على قدر المستمعين، ومن يحضره من العوام والخواص"(١٤٦)، ووظيفته عنده الإفهام. ويعرف **السجلماسي** "التكرار" بعد أن يعطي معناه بأنه:"إعادة اللفظ الواحد بالعدد أو النوع، أو المعنى الواحد بالعدد أو النوع، في القول مرتين فصاعدًا، وهي اسمٌ لمحمول يشابه به شيء شيئًا في جوهره." (١٤٧).

وينبغي التَّنبُّه للفرق بين أمرين كثيرًا ما يختلطان هما: التوكيد اللفظي والتكرار. فالتوكيد اللفظي – كما سبق – هو إعادة اللفظ بعينه؛ أي: بنطقه ومعناه تمامًا.أمَّا التكرار: فهو إعادة اللفظ بنطقه وما يشبه معناه لا بمعناه نفسه، فالأول إذن شيء واحد، وقد استخدم له اللفظ مرتين، أمَّا الثاني فهو شيء تكرر مرتين أو أكثر، واستخدم له في كل مرة نفس اللفظ(١٤٨)... والتكرار لا يقوم فقط على مجرد تكرار اللفظة في السياق، وإنَّـــما ما تتركه هذه اللفظة من أثر انفعالي في نفس المتلقي؛ وبذلك يعكس جانبًا من الموقف النفسي والانفعالي، ومثل هذا الجانب لا يمكن فهمه إلا من خلال دراسة التكرار يحمل في ثناياه دلالات نفسية وانفعالية مختلفة؛ تفرضها طبيعة السياق، والتكرار يُـــمثِّل إحدى الأدوات الجمالية التي تساعد على فهم مشهد، صورة أو موقف ما.

ويرى **ابن الأثير** أن التكرار هو زيادة اللفظ على المعنى لفائدة؛ فهذا حدّه الذي يميزه عن التطويل؛ إذ التطويل هو: زيادة اللفظ عن المعنى لغير فائدة، وأما التكرير فإنه: دلالة على المعنى مردّدا، كقولك لمن تستدعيه: أسرع أسرع؛ فإن المعنى مردّد واللفظ واحد، وسيرد بيان ذلك مفصّلا في بابه بعد باب الإطناب بعضها بعضا؛ وإذا كان التكرير هو إيراد المعنى مرددا فمنه ما يأتي لفائدة ومنه ما يأتي لغير فائدة؛ فأما الذي يأتي لفائدة؛ فإنه جزء من الإطناب وهو أخص منه؛ فيقال حينئذ: إن كل تكرير يأتي لفائدة فهو إطناب وليس كل إطناب تكريرا يأتي لفائدة، وأمَّا الذي يأتي من التكرير لغير فائدة فإنه جزء من التطويل، وهو أخص منه، فيقال حينئذ: إن كل تكرير يأتي لغير فائدة تطويل، وليس كل تطويل تكريرا يأتي لغير فائدة.

ويرى **ابن الأثير** أنَّ التكرار قسمان: أحدهما يوجد في اللفظ والمعنى والآخر في المعنى دون اللفظ، فالذي يوجد في اللفظ والمعنى؛ كقولك لمن تستدعيه: أسرع أسرع. وأما الذي يوجد في المعنى دون اللفظ فكقولك: أطعني ولا تعصني، فإن الأمر بالطاعة هو النهي عن المعصية. فمثل هذه الملاحظة ترصد دقة الكشف عن حركة الملحظ البلاغي في السياق، فهي إشارة إلى أن التكرار يتشكل في مستويين: الأول، مستوى لفظي والثاني معنوي(١٤٩).

وللتكرار عدة أنماط، هي:

(١) **تكرار الحرف:** وهو يقتضي تكرار حروف بعينها في الكلام، مما يعطي الألفاظ التي ترد فيها تلك الحروف أبعادًا تكشف عن حالة الشاعر النفسية.

(٢) **تكرار الكلمة:** وهو تكرار بعيد اللفظة الواردة في الكلام لا غناء دلالة الألفاظ، وإكسابها قوة تأثيرية.

(٣) **تكرار الجملة:** وهو تكرار يعكس الأهمية التي يوليها المتكلم لمضمون تلك الجمل المكررة باعتبارها مفتاحًا لفهم المضمون العام الذي يتوخَّاه المتكلم. إضافة إلى ما تحققه من توازن هندسي وعاطفي بين الكلام ومعناه.

والتِّكرارُ ظاهرةٌ بيانيَّةٌ بوظيفة الربط على مستوى البينة الظاهرة للنص المؤدية إلى الانسجام (الداخلي)، فهو ليس مجرد إعادة لألفاظ وعبارات داخل النص، لكن هو العلاقة بين مفاهيم التكرار لغويًّا نصيًّا.(١٥٠)

وعليه، فإنَّ التوكيد والتكرار من الزيادة على مستوى الكلمة المفردة أو الجملة، الهدف منها تقوية ضعف المفردات أو الجمل؛ خدمة للمعنى وتجيده أو زيادة دلالته.. الخ.

- **رابعًا: الاعتراض:**

الاعتراضُ:" فهو اعتراض كلام في كلام لم يتم، ثمَّ يرجع إليه فيتمه"(١٥١). وعرَّفه **الزَّرْكَشِيّ** بقوله:" وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ كَلَامٍ أَوْ كَلَامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مَعْنًى بِشَيْءٍ يَتِمُّ الْغَرَضُ الْأَصْلِيُّ بِدُونِهِ وَلَا يَفُوتُ بِفَوَاتِهِ فَيَكُونُ فَاصِلًا بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْكَلَامَيْنِ لِنُكْتَةٍ.وَقِيلَ: هُوَ إِرَادَةُ وَصْفِ شَيْئَيْنِ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا قَصْدًا وَالثَّانِي بِطَرِيقِ الِانْجِرَارِ وَلَهُ تَعْلِيقٌ بِالْأَوَّلِ بِضَرْبٍ مِنَ التَّأْكِيدِ. "(١٥٢).

والاعتراض هو: اعتراضُ مجرى النَّمطِ التركيبيّ للجملة بتركيبٍ مُستقلٍّ؛ يَحُول دون اتِّصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتِّصالاً تتحقَّق به مطالبُ التضامِّ النحويِّ فيما بينها وحاصل الاعتراض أنَّه جملةٌ لا محلَّ لها من الإعراب تتوسَّط بين أجزاء جملة مستقلَّة أخرى. أمَّا الجملة المعترضة فهي عبارةٌ عن جملةٍ تعترضُ بين كلامين، تُفيدُ زيادةً في معنى غرض المتكلم، وعند النحاة: جملةٌ صُغرى تتخلَّلُ جُملةً كُبرى على جهة التأكيد(١٥٣). أو "هي جُملةٍ تعترضُ بين كلامين؛ تُفيدُ زيادةً في معنى غرض المتكلم"(١٥٤).

وأطلقَ بعضُ البلاغيين على الاعتراضِ مُسمِّى (الحشو)(١٥٥)، يقول العلوي (ت:٧٤٩هـ) في الطراز:" وبعضهم يُسميه الحشو؛ وَحَدّه كل كلام أُدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لو أسقط لبقي الكلام على حاله في الإفادة"(١٥٦)، وأضاف أنه منه لا يأتي في الكلام إلا لفائدة، وهو جار مجرى التوكيد، والآخر أن يأتي في

الكلام بغير فائدة، فإما أن يكون دخوله فيه كخروجه منه، وإمّا أن يؤثر في تأليفه نقصًا وفي معناه فسادًا.(١٥٧) ويربطُ بعضُ العُلماءِ بين الاعتراض والحشو، فالحشو هو زيادة مفسدة للمعنى أو غير مفسدة، وهو الاعتراض عند بعض البلاغيين.(١٥٨)

ويرى ابن هشام انَّ العرب الاعتراض "لِإفَادَة الْكَلَام تَقْوِيَة وتسديدا أَو تحسينًا"(١٥٩)، وهي على هذا الحدِّ لا تقع إلاَّ بين مُتلازمين(١٦٠)...وليست الجملة المعترضة من حشوِ الكلام في شيءٍ، برغم أنَّ أبا هلال العسكري قد عدَّها من الحشو المحمود في كتابه الصناعتين، إلا أنَّه عاد فعقد للاعتراض بابًا قائمًا برأسه(١٦١)، فكأنَّه رأى أنَّ فصل الاعتراض عن الحشو أفضل، وقال السَّكَّاكي عنه: ويُسمَّى الحشو(١٦٢)، إلا أنَّ الفرق بين الحشوِ والاعتراضِ واضحٌ، إذْ إنّ الاعتراضَ يخدمُ المعنى، ويُفيدُ زيادةً في غرض المتكلم والناظم، في حين يُؤتى بالحشوِ لإقامةِ الوزنِ لا غير(١٦٣).

واشترط النحاة العرب في الجملة المعترضة:

١- **أنْ تكونَ مُناسبةً للجملة الَّتي دخلها الاعتراض:** بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه على حالٍ من أحوالها، وهذا مؤدَّاه أن تكون متَّصلةً بها في المعنى، وذكر ابن هشام أنَّ الجملة المعترضة تفيد الكلام" تقويةً وتسديدًا أو تحسينًا"(١٦٤)، فاتِّصالها بمعنى الكلام يزيد فيه ويحسِّنه، وإذا لم يُراعَ هذا الاتِّصال فسد المعنى، وهذا ما لاحظه ابن الأثير حين جعل الاعتراض على قسمين: أحدهما لا يأتي في الكلام إلاَّ لفائدة فيجري مجرى التوكيد، والآخر يأتي لغير فائدة فيكون دخوله كخروجه أو يؤثِّر في تأليفه نقصًا وفي معناه فسادًا.(١٦٥)

٢- **أن لا تكون معمولةً لشيءٍ من أجزاء الجملة الَّتي دخلها الاعتراض:** لأنَّ "الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيءٌ من الكلام المعترَض به بين بعضه وبعض"(١٦٦)، ولهذا يصحُّ سقوط الجملة الاعتراضيَّة، ولا يؤدِّي سقوطها إلى اختلاف في التركيب، ولا في أصل المعنى.

٣- **أنْ يكون الفصل بها بين الأجزاء المنفصلة بذاتها:** ويظهر معنى هذا الشرط بالنظر إلى بعض الحروف الَّتي تتَّصل بما تدخل عليه فيكونان كالكلمة الواحدة، كما في أل التعريف، وسين التنفيس، وبعض حروف الجرِّ كالباء واللام، فالاعتراض بينها وبين مدخولها لا يصحُّ ولا يستقيم.

وتقع الجملة المعترضة في عدَّة مواضع بلغت عند **ابن هشام** سبعة عشر موضعًا(١٦٧)، واتَّفق العلماء على جواز الاعتراض بجملة واحدة، واختلفوا في جوازه بجملتين أو أكثر، فالْجمهور على جوازه، وأبو علي الفارسي على منعه(١٦٨)ـ وإنَّ الاعتراض ليُعطي الجملة بُعدًا دِلاليًّا لا يُمكننا الحصول عليه من دونه، إذ كُلُّ زيادةٍ في مبنى الجملةِ العربيَّةِ لابُدَّ أنْ يُقابلَ بزيادةٍ في دلالتها. وما من شكٍّ في أنَّ التركيب الوارد فاصلاً أو معترِضًا يكون غريبًا وقلِقًا في موضعه من الكلام، ولعلَّ هذا ما يجعله بارزًا واضحًا، يُثير الانتباه، ويُلفتُ التَّفكيرَ، فتظهر قيمته البيانيَّة والمعنويَّة الَّتي عبَّر عنها ابن جنِّي في باب الاعتراضِ، حيثُ قال:" والاعتراضُ في شعرِ العربِ ومنثورها كثيرٌ وحسَنٌ، ودالٌّ على فصاحة المتكلِّم وقوَّة نفْسه وامتداد نفَسه"(١٦٩)، وقد أكَّد على كثرته وجريانه مجرى التأكيد بقوله:" اعلم أنَّ هذا القبيل من هذا العلم كثيرٌ، قد جاء في القرآن وفصيحِ الشِّعرِ ومنثورِ الكلامِ، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد"(١٧٠). وإنَّما كان الاعتراض جاريًا مجرى التأكيد لأنَّه في معناه، فهو كالتنبيه القويِّ للسَّامع إلى شيءٍ يريده المتكلِّم، كدعاءٍ، أو قسَمٍ، أو قيدٍ بشرطٍ، أو نفيٍ، أو وعدٍ، أو أمرٍ، أو نهيٍ، أو غير ذلك، فشأنه في ذلك شأن التقديم للأهمِّيَّة.

وفي (باب في الاعتراض)، ويقول ابن جني:" والاعتراضُ في هذه اللغة كثيرٌ حسنٌ، ونحن نفرد له بابًا"(١٧١). ويقول:" اعلم أنَّ هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن، وفصيح الشِّعر، ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التَّأكيد، فلذلك لا يُشنع عليهم، ولا يُستنكر عندهم؛ أن يُعترض به بين الفعل

وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك ممَّا لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذا أو متأولاً".(١٧٢) ويقول أيضًا:" والاعتراض للتَّسديد قد جاء بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، وبين الموصول والصِّلة، وغير ذلك مجيئًا كثيرًا في القرآن وفصيح الكلام".(١٧٣)

وقيل أيضًا عن الجملة المعترضة:".. وَهِي إِمَّا للتسديد بِالسِّين الْمُهْمَلَة أَي التقوية أَو التَّبْيِين وَهُوَ الْإِيضَاح وَلَا يعْتَرض بهَا إِلَّا بَين الْأَجْزَاء الْمُنْفَصِل بَعْضهَا من بعض الْمُقْتَضِي كل مِنْهُمَا الآخر".(١٧٤)

ويأتي الاعتراض لتأدية وظائف في المعنى؛ كتأكيد المعنى أو توضيحه أو تفسيره، وأمَّا مع الإعراب فلا موقع له،

"وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض".(١٧٥)

ومما سبق، فإنَّ الاعتراض إنَّما يأتي لتقوية المبنى –الجملة– ولتوضيح المعنى وتجويده، ويزيد درجة إحداث التواصل اللغوي بين المتكلم والمخاطب، فإنْ تحقَّق ذلك منه فهو محمودٌ، وإنْ أدَّى إلى اللَّبس في المعنى وغموضه، وإعاقة التواصل اللغوي وتعقيده فهو مرفوضٌ ومذمومٌ وغير مقبول.

- **خامسًا: زيادة مكملات الجملة والفضلات.**

لجأ العرب إلى مكملات للجملة (الفضلات)؛ من أجل توضيح المعنى وتوكيده، وإضافة معان ودلالات جديدة على معنى الجملة الرئيس، فمثلاً الأصل في الجملة الفعلية أنها تتكون من فعل وفاعل (العمد)، وتؤدي معنى، وقد تتوسَّع الجملة فيُؤتى بِـمُكمِّلاتِ للجملة؛ كالمفاعيل الخمسة، أو التوابع، الحال أو التمييز ...الخ. وحـدَّد النُّحاة العرب البنية العميقة للجمل العربية في نمطين: الجملة الاسمية (المبتدأ + الخبر) والجملة الفعلية (الفعل + الفاعل)(١٧٦)، وهم يُسمُّون هذه الأشياء الأربعة (العُمَد) وما سواهم (فضلات) أو مُكمِّلات الجملة كـ"المفعول

به، والتحذير، والإغراء، والاختصاص، والمنادى، والمندوب، والاستغاثة، والترخيم، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، والتمييز، ونواصب المضارع ".[١٧٧] ومن ذلك تأكيدهم أهمية الفاعل؛ لأنَّ الفاعل عمدة فلا يحذف[١٧٨]. ومثلاً جُعِلَ التمييز كبعض الفضلات محصل لضربٍ من المبالغة، ففيه تقوية لا توهين.[١٧٩]

ويتحدَّث ابن جني عن الفَضْلاتِ قائلاً:" ألا ترى أنَّ الفضلات كثيرةٌ؛ كالمفعول به، والظرف والمفعول له، والمفعول معه، والمصدر، والحال، والتَّمييز، والاستثناء"[١٨٠]، ويقول:" وإنَّما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد ، فأمَّا حذفه إذا لم يرد فسائغ لا سؤال فيه ؛ وذلك كقولنا: « انطلق زيدٌ » ألا ترى هذا كلامًا تامًا ؛ وإن لم تذكر معه شيئًا من الفضلات، مصدرًا ولا ظرفًا ولا حالاً ولا مفعولاً له ولا مفعولاً معه، ولا غيره ، وذلك أنَّك لم ترد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره".[١٨١] وهذا الكلام لا يُقلل من أهمية الفضلات في الجمل، فهي تأتي لمعنى أو زيادة في معنى، ومن ذلك قوله:" وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به".[١٨٢] "وتتمتع أحياناً الفضلات بشيء من الحرية وأهمية الارتباط بالتراكيب، ونلاحظ أنَّ المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله والجار والمجرور ومنه الظرف وما يتبعهُ، تغير مواقعها

في التراكيب وفق مناسبات القول وحاجاته ومقتضى الكلام العربي الفصيح"[١٨٣].

يقول غازي طليمات:"وخلاصة القول في تركيب الجملة أنها مسند ومسند إليه، فإن أحببت أن تزيد عليهما ألفاظاً تكمل المعاني كالمفاعيل والظروف كان لك ذلك، غير أنَّ هذه الفضلات مهما تكثر لا تصنع جملة أخرى، ولا تجعل الجملة الواحدة جملتين"[١٨٤].

ومما سبق وغيره يتبيَّن أنَّ استخدام مكملات الجملة أو الفضلات من وسائل الزيادة هي تقوية للمبنى لتوكيد المعنى وإضافة معان إضافية للجملة في كثير من الأحيان.

*****

• اَلْمَبْحَثُ اَلرَّابِعُ: أَسْبَابُ تَقْوِيَةِ اَلْمَبْنَى وَنَتَائِجُهَا.

• اَلْمَطْلَبُ اَلْأَوَّل: أَسْبَابُ تَقْوِيَةِ اَلْمَبْنَى فِي اَلْعَرَبِيَّـــةِ.

عرفنا فيما سبق أنَّ النحاة العرب قد قسموا مفردات اللغة وتراكيبها والعوامل وغير ذلك؛ قسموها درجات وأنواع ومستويات، من حيث القوة أو الضعف، ومن المنطقي أن يسعى العرب – وفق رأي النحويين- إلى تقوية الضعيف من اللغة، سواءً مفردات أو تراكيب، وقد تعددت الأنواع والأساليب لتقوية هذا الضعف، كما تعدَّدت الأسباب التي دفعت العرب للعمل على تقوية بعض المفردات أو التراكيب.

ومن أهمها –فيما أرى– ما يأتي:

• السبب الأول: التطور اللغوي للغة العربية:

لقَدْ مَرَّتْ اللغة العربية بمَراحلَ تَطوريَّةٍ كثيرةٍ أَثَّرَ ذلك فِي حياةِ مُفرداتِها وبِنْيتِهَا وتَراكيبها، يقولُ رمضان عبد التواب:" إنَّ اللُّغةَ كائنٌ حَيٌّ، لأنَّها تحيا علَى ألسنةِ اَلْمُتكلِّمين بها، وهم من الأحياءِ، وهي تتطورُ، وتتغيَّرُ بفعلِ الزَّمنِ، كَمَا يَتَطَوَّرُ الكائنُ الحَيُّ، ويتغيَّرُ، وهي تخضعُ لما يخضعُ لـــه الكائنُ الحيُّ في نشأتِهِ ونُمُوِّهَ وتطوِّرِهِ "[١٨٥]، وعليه فما نجده من زياداتٍ وجمل اعتراضية وفضلات ومكملات للجملة، قد تكون زيدت نتيجة لهذا التطور اللغوي، وتلبية لحاجة المجتمع والمتكلمين العرب إلى معانٍ إضافية للجملة، "وأغلبُ الظَّنِّ أَنَّ كثيراً مِمَّا نَجِدُهُ فِي بُطُونِ الكُتُبِ القديمةِ وفِي ثنايا النُّصوصِ من أمثلةٍ نحويَّةٍ وشواهدَ أدبيَّةٍ خَارجةٍ عن

تلكَ القَواعِدِ التي وَضَعَها النُّحاةُ، ثم التمسُوا لها تخريجاً ما هو إلا بقايا مِنْ اللُّغةِ العربيَّةِ في مراحلها الأولى قبل أَنْ تتضحَ"(١٨٦).

وعليه، فإنَّهُ أثناءَ مراحلِ تَطوُّرِ اللُّغةِ حَدَثَ لِلُّغةِ العربيَّةِ مَجموعةٌ من الظَّواهرِ اللغوية المشهورة، من أهمها الزيادة بأنواعها ومظاهرها المتنوعة، وكثير من ذلك أدى إلى تقوية المبنى خدمة للمعنى.

- **السبب الثاني: التَّعَـدُّدُ اللَّهَجِـي دَاخِـلُ بُنْيَـانِ اللُّغَـةِ:**

التَّعَـدُّدُ اللَّهَجِـي دَاخِـلُ بُنْيَـانِ اللُّغَـةِ للعربية من الأمور المشهورة في الدرس اللغوي العربي، فلقد" كانت كُلُّ قَبِيْلَةٍ عَرَبِيَّةٍ تَتَكَلَّمُ لَهْجَتَهَا اَلْخَاصَّةَ بِهَا حِيْنَ يُعَالِجُ اَلْفَرْدُ شُئُوْنَ اَلْبِيْئَةِ اَلْيَوْمِيَّةِ فِي حُدُوْدِ قَبِيْلَتِهِ، ثُمَّ تَتَكَلَّمُ اَلْقَبِيْلَةُ بَعْدَ ذَلِكَ لَهْجَتَهَا مِنْ اَللُّغَةِ اَلْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ اَلْعَرَبِ جَمِيْعاً وَهِي اَلْفُصْحَى فِي اَلتَّخَاطُبِ مَعَ اَلْقَبَائِلِ اَلأُخْرَى وَحِيْنَ اَلتَّأَنُّقِ اَلأَدَبِي"(١٨٧). والشَّواهِدُ على التَّعدُّدِ اللَّهجي داخلَ بُنْيَانِ اللُّغَةِ كثيرةٌ، ومن أمثلة ذلك أَنَّ سيبويه حينَ حَمَلَ (إلا) على معنى (لكن) لا لِشَيْءٍ إِلَّا لِصِحَّةِ اَلْمَعْنَى، حيثُ يقول:" هذا بابٌ يُختارُ فيه النَّصْبُ؛ لِأَنَّ الآخرَ ليسَ مِنْ نَوْعِ الأول"(١٨٨). ويقول أيضًا:" وهو لُغةُ أَهْلِ اَلْحِجَازِ؛ وذلك مثل قولك: ما فيها أحدٌ إلا حماراً، وكَرِهُوا أَنْ يُبْدِلُوا الآخرَ مِنْ الأَوَّلِ فَيَصِيْرَ كَأَنَّهُ مِنْ نَوْعِهِ، فَحَمَلَ عَلَى مَعْنَى (ولكن)، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدِّرهمِ"(١٨٩).

وكثيراً ما نَجِدُ لَهَجَاتٍ خَاصَّةً بِبَعْضِ اَلْقَبَائِلِ؛ كلغةِ (أكلوني البراغيث) (وما الحجازية أو التميمية)، وغير ذلك. ومثلُ هذه اللّهجاتِ وغيرها أَدَّتْ إلى انتشار بعض الظواهر اللغوية، كأن تُعمل قبيلةٌ بعض العوامل أو الأدوات، ومن جهة أخرى تُـــهملها قبيلةٌ أخرى، وبعض القبائل يزيد في الكلمة أو الجملة، وبعضها يحذف...

وعليه، فإنَّ الزيادة أو الحذف الذي يقع عند بعض القبائل دون غيرها (التعدد اللهجي) ليس ضربًا من الاعتباطية أو العشوائية أو الرغبة في المخالفة والشذوذ، بل لا هدف منه إلا خدمة المعنى؛ كتوضيحه أو تأكيده أو تجويده، وإضافة معان إضافية إلى المعنى الرئيس للجملة.

- **السبب الثالث: أهمية المعنى ومكانته والعناية به:**

المعنى هو قطب الدراسات اللغوية العربية وغيرها، ولولاه ما جئنا باللفظ، وقد تحدثت فيما سبق عن ثنائية اللفظ والمعنى وموقف العلماء العرب منها، وأكدت أنه لابُدَّ من الاهتمام بهما ومراعاتهما معًا موافقة جمهور العلماء في هذا الشأن، فهما متلازمان، وهما أصل الإفادة، ولولاهما لفقدنا التواصل فيما بيننا، وَفِي هَذَا الشَّأْنِ يَقُوْلُ اَبْنُ جِنِّي:" اِعْلَمْ أَنَّ هَذَا اَلْبَابَ مِنْ أَشْرَفِ فُصُوْلِ اَلْعَرَبِيَّةِ وَأَكْرَمِهَا وَأَعْلَاهَا وَأَنْزَهِهَا،.. وَذَلِكَ أَنَّ اَلْعَرَبَ كَمَا تُعْنَى بِأَلْفَاظِهَا فَتُصْلِحُهَا وَتُهذِّبُهَا وَتُرَاعِيْهَا، وَتُلَاحِظُ أَحْكَامَهَا بِالشِّعْرِ تَارَةً وَبِالْخُطَبِ أُخْرَى، وَبِالأَسْمَاعِ اَلَّتِي تَلْتَزِمُهَا وَتَتَكَلَّفُ اِسْتِمْرَارَهَا فَإِنَّ اَلْمَعَانِي أَقْوَى عِنْدَهَا وَأَكْرَمُ عَلَيْهَا وَأَفْخَمُ قَدْراً فِي نُفُوْسِهَا، فَأَوَّلُ ذَلِكَ عِنَايَتُهَا بِأَلْفَاظِهَا، فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ عُنْوَانَ مَعَانِيْهَا وَطَرِيْقاً إِلَى إِظْهَارِ أَغْرَاضِهَا وَمَرَامِيْهَا؛ أَصْلَحُوْهَا وَرَتَّبُوْهَا، وَبَالَغُوا فِي تَحْبِيْرِهَا وَتَحْسِيْنِهَا"[١٩٠]. فَالْمَعْنَى هُوَ الَّذِي جَعَلَ اَلْعَرَبَ" تَحْمِلُ عَلَى أَلْفَاظِهَا لِمَعَانِيْهَا حَتَّى تُفْسِدَ اَلإِعْرَابَ لِصِحَّةِ اَلْمَعْنَى"[١٩١].

وَيُؤَكِّدُ اِبْنُ جِنِّي ذَلِكَ بقوله:" رَأَيْتُ غَلَبَةَ اَلْمَعْنَى لِلَّفْظِ، وَكَوْنَ اللَّفْظِ خَادِمًا لِلْمَعْنَى، مُشِيْدًا بِهِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا جِيْءَ بِهِ لَهُ وَمِنْ أَجْلِهِ"[١٩٢].

وكذلك فإنَّ البحث في المبنى (اللفظ) والمعنى هو موضوع علم النحو العربي، فَالنَّحْو "لَيْسَ مُجَرَّدُ قَاعِدَةٍ تُطَبَّقُ، بَلْ بَحْثٌ فِي مَعَانِي اَلتَّرَاكِيْبِ وَأَسْرَارِ حُسْنِهَا وَقُوَّتِهَا، وَإِنْ كَانَ اَلنَّحْو يَنْطَلِقُ مِنْ اَلْمَبَانِي لِلْوُصُوْلِ إِلَى اَلْمَعَانِي"[١٩٣]، وَلِذَلِكَ فَالنُّحَاةُ "دَائِمًا يَسْأَلُوْنَ حَوْلَ اَلْوَظِيْفَةِ وَالْمَعْنَى وَالْغَرَضِ وَفَاعِلِيَّةِ اَلتَّرْكِيْبِ فِي اَلتَّعْبِيْرِ

عَنْ اَلْمَعْنَى "[١٩٤]. فَالْمَعْنَى اَلْجَيِّدُ هُو الهَدَفُ والمراد والغاية المرجوة من اللفظ (المبنى)؛ يَقُوْلُ اِبْنُ جنِّي:" رَأَيْتُ غَلَبَةَ اَلْمَعْنَى لِلَّفْظِ وَكَوْنَ اَللَّفْظِ خَادِمًا لِلْمَعْنَى مَشِيْدًا بِهِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا جِيْءَ بِهِ لَهُ وَمِنْ أَجْلِهِ.."[١٩٥].

وَيَقُوْلُ **اِبْنُ السَّرَّاجِ** :"يُوْضَعُ اَلْكَلامُ لِلْفَائِدَةِ، فَإِذَا لَمْ تَتَحَقَّقْ اَلْفَائِدَةُ وَالْمَعْنَى فَلا جُمْلَةً"[١٩٦]، كَمَا يَعْتَقِدُ اَلنُّحَاةُ اَلْعَرَبُ أَنَّ " اَلأَلْفَاظَ تَثْبُتُ لَهَا اَلْفَضِيْلَةُ وَخِلَافُهَا فِي مُلائمةِ مَعْنَى اللَّفْظَةِ لِمَعْنَى اَلَّتِي تَلِيْهَا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِصَرِيْحِ اَللَّفْظِ"[١٩٧].

وَيُعدُّ اَلْمَعْنَى قُطبًا مُهِمًا فِي دِراسَةِ الْجُمْلَةِ. وَيُحَاوِلُ اَلْعَرَبُ وَالنُّحَاةُ بِشَتَّى اَلْوَسَائِلِ اَلْوُصُوْلَ إِلَى اَلْمَعْنَى اَلسَّلِيْمِ اَلَّذِي يَسْتَقِيْمُ مَعَ اَللَّفْظِ، وفي مقدمة ذلك العمل على تقوية المبنى؛ خدمة للمعنى.

• اَلْمَطْلَبُ اَلثَّانِي: نَتَائِجُ تقوية المبنى.

إنَّ النتيجة المباشرة الجلية لتقوية المبنى تتجلَّى في ظهور المعنى ووضوحه وتأكيده؛ وهذا ما يسعى إليه العرب والنحاة عندما شرعوا في تقوية المبنى، وهناك نتائج أخرى نجمت عن ذلك؛ منها:

أولاً: ظاهرة الأصْـــلِ والفَـــرْعِ:

مِنْ النَّتائجِ المهمةِ اللافتة التي نَتَجَتْ عَنْ تقوية المبنى **ظاهرة الأصْلِ والفَرْعِ**، فالنُّحاةُ عندَمَا يقولُونَ: كَذَا كَانَ فِي الأَصْلِ كذا، أَمَّا كَذَا فَهُو فَرْعٌ عليه..الخ، ونظريَّةُ الأَصْلِ والفَرْعِ، من الأمور التي تدورُ جُلُّ مَسَائِلِ النَّحو والصرف عليها. ونظريةُ الأَصْلِ والفَرْعِ تتلخَّصُ فِي أَنَّها "مَجْموعةٌ مِنْ الضَّوابطِ الَّتِي وَضَعَها النُّحاةُ؛ لِيَلتزمُوا بها عندَ النَّظَرِ فِي اَلْمَادَّةِ اللُّغويَّةِ اَلَّتِي تُستعملُ لِاستنْباطِ الحُكْمِ"[١٩٨].

ومنْ هذه الضَّوابطِ :"لا يُسَوَّى بينَ الأَصْلِ والفَرْعِ"[١٩٩].وقولهم:" الفُرُوعُ تَنْحَطُّ دَائماً عَنْ دَرَجَةِ الأُصُولِ"[٢٠٠].

وقولهم:" يجوزُ أَنْ يَثبتَ لِلأصلِ مَالا يثبتُ لِلفرعِ"(٢٠١). وقولهم:" الفَرْعُ دَائِماً أَضْعَفُ مِنْ الأَصْلِ"(٢٠٢). وقولهم:" الفَرْعُ لابُدَّ أَنْ يكونَ فيه الأصلُ"(٢٠٣). وقولهم:" الأصلُ يتصرَّفُ مَا لا يتصرَّفُ الفَرْعُ"(٢٠٤). وقولهم:" تقديرُ الأَصْلِ أَوْلَى مِنْ تقديرِ الفَرْعِ"(٢٠٥). وقولهم:" الفُرُوعُ هي المُحتاجةُ إلى العَلامَاتِ، والأُصُولُ لا تحتاجُ إِلَى علامةٍ"(٢٠٦). ونسب النحاة للعرب أَنَّهُمْ حملوا المُذكَّرَ(الأصل) على المُؤنَّثِ(الفرع) والعكس(٢٠٧)، وأنَّ:" المُفردُ أصلٌ والمُثنى والجمعُ فرعان"(٢٠٨).

ولذلك يرى النحويون العرب أنَّ المذكر أقوى من المؤنث، والاسم أقوى من الفعل.. الخ.

ثانيًا: ظاهرة الإهمال:

القول بالإهمال من نتائج تقوية المبنى وزيادة بعض الحروف أو الكلمات، والإهمالُ هُو عَدَمُ العَمَلِ، وأَنَّ الكلمةَ المُهملَةَ لا تأثيرَ لها في إعرابَ الجُملةِ الواقِعَةِ فيها، فالإهْمَالُ تَرْكُ العَمَلِ فِي الكلمةِ، ولا يدخلُ الإهمالُ الكلمةَ العامِلَةَ إِلَّا لِعَارضٍ يَعْرِضُ لها، فيُبطلُ عَمَلَهَا أَوْ يعودُ بها إلى أصلها(٢٠٩). والسبب فيه أن مثل هذه الزيادات تأتي تقوية للمبنى وتوكيدًا للمعنى وكثيرٌ منها لا تأثير له في الإعراب، يقول **المرادي:**" فالعاملُ هو ما أَثَّرَ فيما دخل عليه؛ رفعاً، أو نصباً، أو جراً، أو جزماً. وغير العامل بخلافه، ويُسمَّى المُهْمَلُ"(٢١٠).يقول **ابن عقيل:**" أمَّا (لا) فمذهبُ الحِجَازيين إعمالُها عَمَلَ (ليس) ومذهبُ تميم إهمالُها".(٢١١)والإهمالُ في العربية قسيمُ الإعْمالِ، وينقسمُ إلى قسمين: إهمالٍ جائز، وإهمالٍ واجب، فالإهمالُ الجائزُ: يدورُ حولَ مُفرداتٍ تعملُ بشُروطٍ وهيئاتٍ خاصَّةٍ، فإِذَا انتفَي شرطٌ أو أكثرُ من هذه الشُّروطِ أو اُنْتُقِضَتْ هيئةٌ من هذه الهيئاتِ أُهْمِلَتْ وَبَطُلَ عَمَلُهَا، وكَأَنَّها لَمْ تَكُنْ عاملَةً، أَمَّا الإهمالُ الواجبُ فإهمالُ الكلمةِ غيرُ مُرتبطٍ بتغيُّرِ الشُّرُوطِ أو تَغَيُّرِ الهَيئةِ، ويقعُ الإهمالُ في الحُروفِ، والأسماءِ، والأفعالِ.

فالفعلُ التَّامُّ: الأصلُ فيه أَنْ يرفَعَ الفَاعِلَ، ولكنْ يُهملُ إِذَا اتَّصلتْ به (ما) الكافَّةُ في نحو: قلمَّا، طالما، كثرما، فلا نجد الفاعل بعد هذه الأفعال؛ نحو: قلَّما يقول ذلك أحدٌ[٢١٢].

– **والفعل الناسخ**: يُهمل إذا كان زائداً، فمثلاً (كان) وبعض أخواتها تأتي تامة؛ أي: لا تنصب خبراً لها وعليه أهمل عملها ، وكذلك إذا جاءت زائدة (حشواً) تُهملُ ولا تعملُ عملها المُعتاد.

– **والحرف**: الحروفُ نوعان: حروفٌ عاملةٌ وحروفٌ غيرُ عاملةٍ، وقد تُهملُ الحروفُ العاملةُ؛ فمثلاً (إنَّ) وأخواتها إذا اتصل بـــــ(ما)؛ نحو: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ** ﴾[الحجرات:١٠]، ﴿**كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ**﴾[الأنفال:٦]، أو تخفيف النون مع (إنَّ)؛ نحو: ﴿**وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيْعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُوْنَ**﴾[يس:٣٢].

– وتُهمل (ما) المشبهة بـــــ(ليس) إذا تكررت؛ نحو: ما ما زيدٌ قائمٌ .

– كما تهمل (إلا) في الاستثناء الناقص المنفي؛ نحو قوله: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُوْلٌ**﴾[آل عمران:١٤٤].

وكلما كان مبنى الكلمة ضعيفًا كان إهماله أكثر، وإذا كان المبنى قويًا كان الإهمال أبعد عنه.

ثالثًا: ظاهرة الإلغـــــاء[٢١٣]:

(ألغيتُ) الشَّيءَ: أسقطتُه وأبطلتُه[٢١٤]. ويرى النحويون العرب أنَّ هذا الحرفَ أو تلك الكلمةَ مُلغاةٌ، وهذا لا يعني حذف الكلمة، وإنما الكلمة أو الحرف لا يزال موجودًا في بنية الكلمة أو الجملة ؛ كنوع من أنواع ووسائل تقوية المبنى خدمة للمعنى. يقول **الأنباري**:" الإلغاءُ إنَّما يكون للُمفرداتِ لا لِلجُملِ"[٢١٥]، ويقولُ أيضًا:" إلغاؤها يدلُّ على إطراحها وقلة الاهتمام بها "[٢١٦]...ويشيع الإلغاءُ والتعليق في باب ظن وأخواتها، فأمَّا الإلغاء فأن يتوسّط الفعلُ القلبيُّ مفعولَيه أو يتلوهما، فيجوز عند ذلك رفعُهما، ولكن يظلّ نصبهما جائزاً أيضاً، أو هو: إبطالُ

العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسُّطِهِ[٢١٧]، نحو: زيد ظننتُ قائمٌ... ولا يدخل الإلغاء ولا التعليقُ في شيءٍ منْ أفعالْ التَّصْيير ولا في قلبيٍّ جَامِدٍ وهو اثنان هَبْ وَتَعَلَّمْ، فإنهما يلزمان الأمْرَ، وما عداهما من أفعال الباب متصرف إلا وَهَبَ، والفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين:

أحدهما: أنَّ العامل المُلْغَى لا عَمَلَ له أُلْبَتَّهَ، والعامل المَعلّقَ له عَمَلٌ في المحل، فيجوز «علمت لَزَيْدٌ قائم وَغَيْرَ ذَلِكَ من أموره » بالنَّصب عَطْفاً على المَحَلِّ.

والثَّاني: أنَّ سببَ التَّعليقِ مُوجِبٌ فلا يجوزُ «ظَنَنْتُ ما زيداً قائماً»، وسبب الإلغَاء مُجَوِّز، فيجوز «زَيْداً ظننتُ

قائماً»، و« زيداً قائماً ظننتُ»، ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم خلافاً للكوفيين والأخفش[٢١٨].

ونقصد بالإلغاء في هذه الدراسة كل ما قال عنه النحاة أنه مُلغى لأنه لا عمل له وفق قواعدهم على الرغم من وروده في السماع عن العرب، إلا أنَّ الملغى لا يزال في بنية الجملة أو التركيب؛ لتقويته خدمة للمعنى !!

ويشيع الإلغاء في أبواب أخرى ومسائل غير باب ظن وأخواتها، ومن ذلك إلغاء (ما) و(إلا) في الاستثناء الناقص المنفي؛ نحو:﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُوْلٌ** ﴾[آل عمران:١٤٤]. وعند تكرار (ما) النافية؛ نحو: ما ما زيدٌ قائمٌ. وإلغاء عمل (لا) النافية إذا فصلت بينها وبين اسمها؛ نحو قوله تعالى:﴿ لا فيها غولٌ﴾[الصافات:٤٧]، وكذلك تُلغى إذا دخل عليها حرف جر؛ نحو: جئتُ بلا زادٍ. وتلغى (إلا) إذا تكررت لقصد التوكيد. نحو قولنا: نجح الطلاب إلا محمدًا إلا خالدًا، وفائدتها حينئذ: تقوية المبنى والتأكيد اللفظي للأولى. ومنه زيادة (كان) نحو: مَنْ كان يكلمك؟[٢١٩] وتأخر (إذن)؛ نحو: أكرمك إذاً[٢٢٠]. وإذا اتصلت (ما) الكافة بـــ(إن) وأخوتها ألغتها. وإذا خففت (إنَّ) وبعض أخواتها تلغى... **وعليه، فإنَّ القول بالإلغاء كان نتيجة لوجود كلمات في بنية التركيب وليس لها**

وظيفة إعرابية، إلا أنَّ وجودها ضرورة لخدمة المعنى وتوكيده وتجويده، فزيادتها لفائدة معنوية وليس لوظيفة إعرابية!

رابعًا: ظاهرة الإلحاق الصرفي:

يقصد بالإلحاق الصرفي: زيادةٌ في أُصُولِ الكلمةِ؛ لتكونَ على وزنِ أُخْرَى أَزْيَدُ منها في الحُرُوفِ؛ لِتُعامَلَ مُعاملَتُهَا في التَّصريفِ؛ كالجَمْعِ، والتَّكسيرِ، والنَّسبِ، وغيرِ ذلك. ويقول عنه ابن جني:" الإلحاقُ إنَّما هو صناعةٌ لفظيَّةٌ "[٢٢١]. ويكونُ أيضًا في الأفعالِ، وضَابِطُهُ فيها اتِّحادُ المَصَادِرِ، ويكادُ يكونُ مَحصوراً في الأَوْزانِ السَّالفةِ. أَمَّا في الأَسْمَاءِ، فيُمكنُ أَنْ يُقَالَ في تحديده: كُلُّ كلمةٍ فيها زيادةٌ – غيرُ حرفِ المَدِّ – لا تُطردُ في إفادةِ معنَى، وتكونُ مُوافقةً لِوزنٍ مِنْ أوزانِ الاسْمِ الرُّباعِي، أو الخُماسِي المُجرَّدين مِنْ الحَرَكَاتِ والسَّكَناتِ تكونُ مُلحقةً به. والزِّيادةُ التي للإلحاقِ لا تُطرد في إفادة معنى، ليخرجَ مثل الميم في "مفعل" فإنَّها للزَّمانِ أو المَكانِ أو المصادر؛ وكذلك الهمزة في "أفعل" فإنَّها – فيه – للتفضيل؛ وكذلك؛ نحو: أكرم وقاتل وقدَّم، فذلك ونحوه، ليس من الإلحاق في شيءٍ.

وعليه، فإنَّ زيادة حرف أو أكثر في بنية الكلمة أو تضعيف حرف من حروفها أو أكثر، يقوي مبنى الكلمة اسمًا كانت أو فعلاً، وكذلك يؤدي في بعض الأحيان إلى إلحاق بعض الكلمات ونقلها من بابها لباب آخر؛ خاصة في العمل أو الدلالة. وكانتْ عِدَّةُ دواعٍ، تدعُو العَرَبَ للإِلْحَاقِ؛ منها: ضَرورةُ الشِّعرِ، والتَّمليحُ، والتَّهكُّمُ...، وليس مِنْ حَقِّنَا اليوم، وليس من حقِّ أحدٍ أَنْ يزيدَ شيئاً؛ للإلحاقِ، فأصبحَ مقصوراً على ما سُمِعَ من ذلك[٢٢٢].

خامسًا: ظاهرة الإجراء والمُشَبَّهاتِ:

بعض أبنية الكلمات أو التراكيب عندما تزاد فيها بعض الحروف أو الكلمات تُجرى مجرى كلمات أخرى في العمل أو الدلالة، لوجود شبه بينها وبين كلمة أخرى (المشبهات)، فنجدُ – مثلاً– في الصَّرفِ: الصِّفةَ المُشبَّهةَ باسم الفاعلِ، التي

يقول عنها **ابن السَّرَّاج**:" الصِّفاتُ المُشبَّهاتُ بأسماءِ الفاعلين: هي أسماءٌ يُنْعَتُ بها كما يُنْعتُ بأسماءِ الفَاعلين، وَتُذكَّرُ وتُؤنَّثُ ويَدخُلُهَا الألفُ واللَّامُ، وتُجمعُ بالواوِ والنُّونِ؛ كاسمِ الفَاعِلِ وأفعلِ التَّفضيلِ، كما يُجْمعُ الضَّميرُ في الفِعْلِ، فإذَا اجتمعَ في النَّعتِ هذه الأشياءُ الَّتِي ذَكَرْتُ أو بعضُهَا شَبَّهُوها بأسْمَاءِ الفَاعلين، وذلك نحو: حَسنٍ وشديدٍ، وما أشبَهُ، تقولُ: مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ أبوه وشديدٍ أبوه، لأنَّك تقولُ: حَسُنَ وجهُهُ وشديدٌ وشديدةٌ فتذكِّرُ وتُؤنِّثُ، وتقولُ: الحَسَنُ والشَّديدُ، فتدخلُ الألفَ واللَّامَ، وتقولُ: حَسَنُونَ، كما تقولُ: ضاربُ وضاربةٌ وضاربُون والضَّاربُ والضَّاربةُ، فحَسَنٌ يُشبَّهُ بضاربٍ، وضَاربٌ يُشبَّهُ بـــ(يضربُ وضاربان)..." .[٢٢٣] ونجدُ في النحو أيضاً: المُشبَّهاتِ بليس: (ما) النافية، و(لا) النافية، و(إنْ) النافية، و(لات). والمشبهات بصفة عامة مفردات تمت تقويتها عن طريق تشبيهها بأخرى قوية، ولذلك نجد أن معظمها لا يعمل إلا بشروط وضوابط، كما في (المشبهات بليس) فمثل هذه المشبهات وظيفتها الرئيسة تقوية المبنى خدمة للمعنى.

أمَّا الإجراء فنقصد به أن تجري كلمة مجرى أخرى في العمل أو غيره، فالنُّحاةَ إذَا صَادَفُوا كلمةً تَمَرَّدتْ عَلَى سُلطانِ قَواعِدِهِمْ قالوا: إنَّها تُجرَى عَلَى كلمةِ كَذَا [٢٢٤]، وينسب **ابن الأنباري** الإجراء للعرب قائلاً:"لأنَّهم يُجرُونَ الشَّيءَ مَجْرَى الشَّيْءِ إذَا شَابَهَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ لَمَّا أَشْبَهَ الفِعْلَ مِنْ وَجهين أُجْرِيَ مَجْرَاهُ فِي مَنْعِ الجَرِّ والتَّنوينِ، فكذلك هاهنا لَمَّا أَشْبَهَتْ (ما) (ليس) مَنْ وجهين وَجَبَ أَنْ تعملَ عَمَلَهَا، فوَجَبَ أن ترفعَ الاسمَ وتنصبَ الخبرَ كـــــ(ليس)"[٢٢٥]. يقولُ **سيبويه**:" وجاءَ على (فِعَالٍ) كمَا جَاءَ فيما ضَارَعَ الاسمَ حِيْنَ أُجْرِيَ مَجْرَى (فَعِيْلٍ) هُو والاسم حين قالوا: (فَعْلان)، وقد يُجْرُون الاسْمَ مَجْرَى الصِّفةِ والصِّفةُ مَجْرَى الاسْمِ، والصِّفةُ إلى الصِّفةِ أقربُ؛ وذلك قولهم: جِياعٌ ونِيامٌ، وقالوا: (فَعْلان) في الصِّفةِ ، كما قالُوا في الصِّفةِ التي ضَارعَتْ

الاسْمَ؛ وهي إليه أقربُ من الصِّفةِ إلى الاسْمِ، وذلك: راعٍ ورعيانٌ وشابٌ وشبانٌ..."[٢٢٦]. ويقول أيضاً:"واعلم أنَّ ما ضارع الفعلَ المضارِعَ من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجرَى لفظُه مُجرى ما يَستثقِلون ومنعوه ما يكون لَما يَستخفُّونَ، وذلك نحو: أَبْيَضَ وأَسْوَدَ وأَحْمَرَ وأَصفرَ"[٢٢٧].

ويقول:" ومررت بالقوم حتى زيداً مررتُ به، فحتّى تَجْرِى مَجْرى الواو وثُمّ".[٢٢٨] ويقول ابن جني:" وكانوا كثيراً ما يُجرُون الجَمْعَ على حُكْمِ الوَاحِدِ، وإنْ لم يستوفِ الجَمْعُ جَمِيْعَ أَحْكَامِ الوَاحِدِ"[٢٢٩]. ويقول:" وهم مِمَّا يُجرون الشَّيء مجرى نقيضه، كما يجرونه مجرى نظيره، ألا تراهم قالوا: "طويل" فجاءوا به على وزن "قصير"، وكذلك "قائم وقاعد، ونهض وجلس، وخفيف وثقيل" وجروا بـــ "ـــكم" في الخبر؛ لأنَّها نقيضة "رُبَّ"، ألا ترى أن "رب" للتقليل و"كم" للتكثير. وقالوا: "كثر ما تقولون"، فألحقوا النون؛ لأنَّه نقيض "قَلَّما تقولون"، وهذا ونحوه مطردٌ كثيرٌ في كلامهم"[٢٣٠]. ومنه أنَّ بعضَ العربِ يُجرُون المُعتلَ مَجْرَى السَّالِمِ في جميعِ أحوالِهِ، وإنَّهم قد يُجْرُونَ المُنفصلَ مُجرى المُتصلِ[٢٣١].

وخصص سيبويه عدة أبواب في كتابه لهذه الظاهرة الشائعة، ومن ذلك مثلاً في الجزء الأول:(هذا باب ما جَرَى في الاستفهام من أَسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ مَجرَى الفعل كما يَجرى في غيره مَجرى الفعل)[٢٣٢]، (هذا بابٌ من المصادر جَرَى مَجرى الفعل المضارِع في عمله ومعناه)[٢٣٣]، (هذا باب حروفٍ أُجريتْ مُجرى حروف الاستفهام وحروفِ الأمر والنهى)[٢٣٤]، ومن ذلك أيضاً: إجراء القول مجرى الظَّنِّ، وهو درسٌ مشهورٌ، وكذلك (عسى) أُجريت مجرى (كان) في الاستخدام[٢٣٥]... وغيرها من الأبواب.

وكل هذه الشواهد والأمثلة تؤكد أنَّ العرب قد عمدوا إلى تقوية المبنى خدمة للمعنى المراد توضيحه وتأكيده وتجويده.

وبعـــــدُ، فإنَّ النحويين العرب يؤكدون أنَّ العرب قد فطنوا لتركيب العربية، فلاحظوا وجود بعض المفردات أو التراكيب قد لحقها الضعف؛ أي: الضعف عن أداء المعنى بجودة وجلاء، فقام العرب بعبقرية بتقوية تلك المباني بوسائل عدَّة، على مستوى المفردات أو الجمل، وقد بلغوا الغاية التي أموا، فوضحوا المعاني وأكدوها وحسنوا ألفاظهم وأكسبوها قوة بعض ضعف قد أصاب بعض مفرداتها أو جملها، كل ذلك رغبة منهم في خدمة المعنى؛ توكيدًا أو توضيحًا أو تحسينًا.

*****

• الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات:

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على نبيه الذي اصطفى، .. وبعدُ:

بعد هذه الرحلة العلمية الشائقة بين صفحات تراثنا اللغوي بصفة عامة، والنحوي والصرفي بصفة خاصة، يمكنني تلخيص ما خرج به البحث من نتائج على النحو الآتي:

• أهم النتائج:

١- فطن العرب لوجود مواطن ضعف في بعض المفردات والتراكيب فعملوا على تقويتها بوسائل عدَّة.

٢- تنوعت مظاهر تقوية المبنى وأساليبها وتعددت، ومنها الزيادة؛ سواء زيادة في الكلم المفردة أو الجملة، والاعتراض، والتكرار، والتوكيد اللفظي والمعنوي، والفضلات ومكملات الجملة، وغير ذلك.

٣- أكدت الدراسة أنّ المعنى هو قطب الدرس اللغوي العربي بصفة عامة والنحو الصرف بصفة خاصة.

٤- أكدت الدراسة أهمية الاهتمام بتجويد اللفظ والمعنى معًا، من غير إهمال أحدهما على حساب الآخر.

٥- نتج عن تقوية المبنى أمورٌ كثيرة؛ من أهمها: توضيح المعنى أو إضافة معنى جديد، وظواهر لغوية أخرى؛ كالإهمال أو الإلغاء أو الإلحاق والمشبهات ..الخ.

٦- تؤكد الدراسة أنَّ (ظاهرة الأصل والفرع) و(ظاهرة القوة والضعف) تربطهما علاقات عضوية، وأنهما مدار كثير من مسائل النحو والصرف لدى النحاة العرب.

٧- أكدت الدراسة ما ذهب إليه جمهور اللغويين العرب في أنَّ «زيادة المبنى تستوجب زيادة في المعنى».

- **أهم التوصيات:**

١- ضرورة دراسة تراثنا اللغوي الضخم العتيق وإعادة قراءته في ضوء منجزات اللسانيات الحديثة.

٢- توجيه الباحثين لاستجلاء الظواهر اللغوية العربية للوقوف على عبقرية العرب والعربية في هذا الشأن.

٣- أهمية تتبع مراحل تطور اللغة العربية قديمًا وفحصها ودراستها؛ للتمكن من تطويرها حديثًا.

٤- تكثيف الدراسات التي تيسر تعلم اللغة العربية لأبنائها وغيرهم، وإبراز صورتها المشرقة وقدراتها وخصائصها العبقرية المتفردة.

*****

• فهرس المصادر والمراجع:

أولا: القرآن الكريم:

ثانيًا: المصادر والمراجع:

١. **الإجراء في الصيغ والتراكيب النحوية**، حسن محمد نور، رسالة دكتوراه، دار العلوم القاهرة، ١٩٩٨م.

٢. **أسرار العربية**، أبو البركات الأنباري، تحقيق: فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.

٣. **أسرار العربية**، عبد الرحمن بن الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٠م.

٤. **أسرار العربية**، لأبو البركات الأنباري، تحقيق: فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.

٥. **الأشباه والنظائر**، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٦. **أشتات مجتمعات في اللُّغة والأدب**، عباس العقاد، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٣م.

٧. **الأصوات العربيَّة**، سعد عبد الله الغربي، مكتبة الطالب الجامعي، ط١، مصر، ١٩٨٦م.

٨. **الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٩. **الأصول في النحو**، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

١٠. **الاقتراح في أصول في النحو**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٩م.

١١. **الألسنية العربية**، ريمون طحان، وأنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١م.

١٢. **الألفاظ العربيَّة والفلسفة اللُّغويَّة**، جرجي زيدان، مطبعة جاورجيوس، بيروت، ١٨٨٦م.

١٣. **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق: فخر قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

١٤. **الإنصاف في مسائل الخلاف**، عبد الرحمن بن الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت،ط١، ٢٠٠٣م.

١٥. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت.

١٦. **الإيضاح في علوم البلاغة**، القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط٣، دار الجيل، بيروت.

١٧. **البحث اللغوي عند العرب**، لأحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٨، ٢٠٠٣م.

١٨. **البرهان في علوم القرآن**، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، ط١، ١٩٥٧م.

١٩. **البيان والتبيين**، الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٢٠. **تاج العروس من جواهر القاموس**، الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.

٢١. **تاريخ النقد الأدبي عند العرب**، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت،١٩٨٣م.

٢٢. **التحفة السنية شرح المقدمة الآجرومية**، محمد محيي الدين عبدالحميد، وزارة الأوقاف، قطر، ٢٠٠٧م.

٢٣. **التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه**، لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.

٢٤. **تعجيل الندى بشرح قطر الندى**، عبد الله الفوزان، دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٣٢هـ.

٢٥. **التكرار في الشعر الجاهلي**، موسى ربايعة، مؤتمر النقد الأدبي الثاني، جامعة اليرموك، إربد–الأردن، ١٩٨٨م.

٢٦. **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ناظر الجيش، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ه.

٢٧. **تهذيب كتاب الأفعال**، ابن القطاع، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٨. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، بدر الدين المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة،ط١، ٢٠٠٨م.

٢٩. **جامع الدروس العربية**، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م.

٣٠. **الجنى الداني في حروف المعاني**، المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

٣١. **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

٣٢. **الحيوان**، الجاحظ، دار الكتب العلمية، بيروت،ط٢، ١٤٢٤هـ.

٣٣. **خزانة الأدب وغاية الأرب**، تقي الدين الحموي، تحقيق: عصام شيقو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٤م.

٣٤. **الخصائص**، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٥٢م.

٣٥. **دراسات لغوية**، محمد الخولي، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٢م.

٣٦. **دلائل الإعجاز**، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة-دار المدني بجدة،ط٣،١٩٩٢م.

٣٧. **سنن أبي داود**، أبو داود سليمان السجستاني، دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٨. **السنن الكبرى**، البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط٣، ٢٠٠٣م.

٣٩. **الشافية في علم التصريف**، ابن الحاجب جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٥م.

٤٠. **شذا العرف في فن الصرف**، أحمد الحملاوي، نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.

٤١. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، (٣١٢/١).

٤٢. **شرح الأجرومية**، صالح الأسمري، اعتنى به: متعب بن مسعود الجعيد، دار الصميعي للنشر، الرياض.

٤٣. **شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، علي بن محمد الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٤٤. **شرح التسهيل**، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٤٥. **شرح الشافية**، الرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

٤٦. **شرح المفصل للزمخشري**، ابن يعيش، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٤٧. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق،ط١، ١٩٨٤م.

٤٨. **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**، محمد مصطفى القوجري، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)،ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٤٩. **شرح كتاب سيبويه**، السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٥٠. **الصاحبي في فقه اللغة**، ابن فارس، تحقيق: محمد علي بيضون، منشورات بيضون، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٥١. **الصناعتين الكتابة والشعر**، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٥٢. **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط١، ٢٠٠١م.

٥٣. **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، يحيى بن حمزة العلوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

٥٤. **ظاهرة الإهمال في النحو العربي**، سعيد البطاطي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية،١٩٩٨م.

٥٥. **ظاهرة إلغاء العمل**، يونس سويلم عودة، ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٦م.

٥٦. **علل النحو**، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٩٩٩م.

٥٧. **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**، صبحي الفقي، دار قباء، القاهرة، ط١،٢٠٠٠م.

٥٨. **علم اللغة**، لفهمي حجازي، دار غريب، القاهرة، ط١، ١٩٧٣م.

٥٩. **فقه اللُّغة وسرُّ العربيَّة**، الثَّعالبيّ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

٦٠. **الفن ومذاهبه في النثر العربي**، أحمد شوقي، دار المعارف، القاهرة،ط١٢، د.ت.

٦١. **في علم اللغة**، غازي طليمات، ط٢، دار طلاس للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٠م.

٦٢. **القاموس المحيط**، الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ،بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥م.

٦٣. **كتاب العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

٦٤. **الكتاب**، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٦٥. **الكليات**، أبو البقاء الكفومي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٦. **اللباب في علل البناء والإعراب**،أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق ط١، ١٩٩٥م.

٦٧. **لسان العرب**، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٦٨. **اللمع في العربية**، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

٦٩. **المثل السائر**، ابن الأثير، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٧٠. **المحتسب في وجوه القراءات**، ابن جني، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٩م.

٧١. **المخصَّص**، ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٧٢. **معاني الأبنية في العربيَّة**، فاضل السامرائي، دار عمار، الأردن، ٢٠٠٧م.

٧٣. **معجم البلاغة العربية**، بدوي طبانة، دار المنارة، جدة، دار الرفاعي، الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٧٤. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، وزميله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

٧٥. **مفتاح العلوم**، السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

٧٦. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة،ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٧٧. **الممتع الكبير في التصريف**، ابن عصفور، مكتبة لبنان، بيروت،١٩٩٦م.

٧٨. **منازل الحروف**، الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

٧٩. **المترع البديع**، أبو محمد القاسم السجلماسي، تقديم وتحقيق: علال الغازي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، ط١،١٩٨٠م.

٨٠. **المنصف**، لابن جني، دار إحياء التراث القديم، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، ١٩٥٤م.

٨١. **منهج البحث في اللغة**، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،١٩٩٠م.

٨٢. **المواهب الفتحية في علوم العربية**، حمزة فتح الله، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م.

٨٣. **الموجز في قواعد اللغة العربية**، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان،ط١، ٢٠٠٣م.

٨٤. **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، خالد الأزهري، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٨٥. **نتائج الفكر في النحو**، أبو القاسم السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٩٩٢م.

٨٦. **النحو المصفى**، محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩٠م.

٨٧. **النحو الواضح في قواعد اللغة العربية**، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة، القاهرة.

٨٨. **النحو الوافي**، عباس حسن، ط١٥، دار المعارف، القاهرة.

٨٩. **النِّظام النَّحويّ في القرآن الكريم (تنازع الأصوات والمعاني)**، عبد الوهاب حسن حمد، دار الرضوان، عمان، الأردن، ٢٠١٢م.

٩٠. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

*****

الهوامش والإحالات:

(١) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة-دار المدني بجدة،ط١٩٩٢،٣م،ص٣٦٨.

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،١٤٢٠هـ، (٢٦/١).

(٣) المواهب الفتحية في علوم العربية، حمزة فتح الله، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، (ص٢١-٢٢).

(٤) البيان والتبين، الجاحظ، (٣١٣/١).

(٥) المرجع السابق (٨١/١).

(٦) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، (ص٥٦).

(٧) المرجع السابق (ص٤٥٦).

(٨) المرجع السابق، (ص٦٢).

(٩) ينظر: الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٥٢م، (٢٥٨/٣).

(١٠) المحتسب في وجوه القراءات، ابن جني، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٩م،(٢١١/٢).

(١١) الخصائص، ابن جني، (٢٢٤/١).

(١٢) المرجع السابق (٢٣٨/١).

(١٣) الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م،(ص٣٤٩).

(١٤) الحيوان، الجاحظ، دار الكتب العلمية، بيروت،ط٢، ١٤٢٤هـ، (٢٨٦/٥).

(١٥) الحيوان، الجاحظ (٣٢٢/٦)، والبيان والتبيين، الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ، (١٣١/١).

(١٦) البيان والتبيين، الجاحظ، (١٢٩/١).

(١٧) الحيوان، الجاحظ (١٣١/٣).

(١٨) ينظر: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت،١٩٨٣م، (ص٤٢٥).

(١٩) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، (ص٢٥٦).

(٢٠) ينظر: الحيوان، الجاحظ، (١٣١/٣)، والفن ومذاهبه في النثر العربي، أحمد شوقي، دار المعارف، القاهرة،ط١٢، (ص١٦١).

(٢١) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، (ص٥٤).

(٢٢) الخصائص، ابن جني (٢١٦/١).

(٢٣) المرجع السابق (١١٢/٢).

(٢٤) المرجع السابق، (٢١٨/١).

(٢٥) الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، (٩٥/١).

(٢٦) الخصائص، ابن جني (٢١٦/١).

(٢٧) البيان والتبيين، الجاحظ (٨٢/١).

(٢٨) الأشباه والنظائر، السيوطي، (٧٢/١).

(٢٩) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، (٤٠٢/١).

(٣٠) المرجع السابق (٣٣٣/٥).

(٣١) البيان والتبيين، الجاحظ، (١٢٩/١).

(٣٢) الخصائص، ابن جني، (٢١٦/١).

(٣٣) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، (٥٢٣/٣).

(٣٤) المنصف، لابن جني، دار إحياء التراث القديم، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، ١٩٥٤م، (ص٥٧).

(٣٥) منازل الحروف، الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، (ص٧١).

(٣٦) الخصائص، ابن جني (٣٢/٢).

(٣٧) شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر ، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (٣٥/١).

(٣٨) شرح الأجرومية، صالح الأسمري، اعتنى به: متعب بن مسعود الجعيد، دار الصميعي للنشر، الرياض، (ص٧٦).

(٣٩) الخصائص، ابن جني (١٠٠/٣).

(٤٠) أسرار العربية، عبد الرحمن بن الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٠م، (ص٩٩).

(٤١) الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت،ط١، ٢٠٠٣م، (٦٨/١).

(٤٢) شرح المفصل، ابن يعيش (٣٥٨/٣).

(٤٣) المرجع السابق (٤٠/١).

(٤٤) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق ط١،١٩٩٥م،(١٥٢/١).

(٤٥) المرجع السابق (٤٨١/١).

(٤٦) علل النحو، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٩٩٩م،(ص١٤٩).

(٤٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (٦١/٣).

(٤٨) المرجع السابق (٦١/٣).

(٤٩) الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن الأنباري، (٦٨/١).

(٥٠) المرجع السابق (٤٤٠/٢).

(٥١) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري (١٥٩/١) (٤٣٠/٢، ٤٥٥).

(٥٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م ، (٢٥٢/٥)، وعلل النحو، ابن الوراق (ص٤٨٣)..

(٥٣) شرح الكتاب، السيرافي (٣٥١/٥)، والممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، مكتبة لبنان، بيروت،١٩٩٦م،(ص٣٥١).

(٥٤) همع الهوامع، السيوطي (٤١٧/٣).

(٥٥) نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٩٩٢م، (ص٦٢).

(٥٦) الخصائص، ابن جني (٣٩٠/٢)، واللباب، العكبري (٣٦/٢)، ونتائج الفكر في النحو، السهيلي (ص٢٤٧)، والإنصاف، الأنباري (٤٣٠/٢)، وغيرها.

(٥٧) نتائج الفكر في النحو، السهيلي (ص٢٩٧).

(٥٨) شرح الشافية، الرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م،(٢٨/٣).

(٥٩) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، (٥٠/٢).

(٦٠) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، (٤٤٠/٢).

(٦١) الخصائص، ابن جني (١٧٤/١).

(٦٢) النحو الوافي، عباس حسن، ط١٥، دار المعارف، القاهرة، (١٤٢/٤).

(٦٣) المرجع السابق (٢٤٩/٤).

(٦٤) اللباب علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، (١٥٢/١)

(٦٥) المرجع السابق (٤٨١/١).

(٦٦) علل النحو، ابن الوراق (ص١٤٩).

(٦٧) المرجع السابق، (ص٢٩٧).

(٦٨) شرح المفصل، ابن يعيش (٤٠٨/٤).

(٦٩) اللباب، العكبري (٢٥٠/١).

(٧٠) شرح المفصل لابن يعيش (٢٩٤/٤).

(٧١) أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، (٧٥٦/٢).

(٧٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ه، (٨٤٤/٢).

(٧٣) المرجع السابق (٨٥٨/٢).

(٧٤) المرجع السابق (١٥٨١/٤).

(٧٥) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٤٣٤/١).

(٧٦) الاقتراح في أصول في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٩م، (ص٢٧٤).

(٧٧) شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محمد مصطفى القوجري، دراسة وتحقيق: إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)،ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، (٨٢/١).

(٧٨) شرح المفصل، ابن يعيش (٣٦٥/٢).

(٧٩) ينظر: الكتاب، سيبويه (٦٦/١–٦٧).

(٨٠) الأشباه والنظائر، السيوطي (ص٢٤٧).

(٨١) النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، القاهرة، (١٢٥/٢).

(٨٢) النحو الوافي (٧١/١).

(٨٣) أمالي ابن الحاجب (٦١٨/٢).

(٨٤) النحو الوافي، عباس حسن (٤٤١/١).

(٨٥) المرجع السابق (٤٤١/١).

(٨٦) المرجع السابق (٤٥٠/٢).

(٨٧) المرجع السابق (٤٦١/٢).

(٨٨) همع الهوامع، السيوطي (٢٣٧/١).

(٨٩) ينظر: الأصول، تمام حسان (ص١١٣).

(٩٠) ينظر : الألفاظ العربيَّة والفلسفة اللُّغويَّة، جرجي زيدان، مطبعة جاورجيوس، بيروت، ١٨٨٦م، (ص٤٤).

(٩١) أشتات مجتمعات في اللُّغة والأدب، عباس العقاد، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٣م،(ص٤٦).

(٩٢) ينظر: الأصوات العربيَّة، سعد عبد الله الغربي، مكتبة الطالب الجامعي، ط١،مصر، ١٩٨٦م، (ص٨٦).

(٩٣) ينظر :كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (٢٥٥/١)، والصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، تحقيق: محمد علي بيضون، منشورات بيضون، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، (ص٦٢).

(٩٤) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، (٣٣٠/١) مادة: حلب.

(٩٥) شرح المفصَّل، ابن يعيش (٩٨/٥).

(٩٦) ينظر : النِّظام النَّحويّ في القرآن الكريم (تنازع الأصوات والمعاني)، عبد الوهاب حسن حمد، دار الرضوان، عمان، الأردن، ٢٠١٢م، (ص٢٦).

(٩٧) الخصائص، ابن جني (٢٠٣/٢).

(٩٨) ينظر : معاني الأبنية في العربيَّة، فاضل السامرائي، دار عمار، الأردن، ٢٠٠٧م، (ص١٢٢-١٢٣).

(٩٩) الكتاب، سيبويه، (٩٤/٤).

(١٠٠) ينظر : الكتاب، سيبويه، (٦٢٨/٣)، والمخصَّص، ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٩٩٦م، (٣٥٥/٣).

(١٠١) فقه اللُّغة وسرُّ العربيَّة، الثَّعالبيّ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م، (ص١١١).

(١٠٢) ينظر :كتاب العين، الخليل بن أحمد (٢٧٥/٢) مادة: هجرع.

(١٠٣) ينظر :شرح المفصَّل، ابن يعيش (٣٤٣/٥).

(١٠٤) اللُّباب في علل البناء والإعراب، العكبري (٢٧٤/٢).

(١٠٥) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة،ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، (٥٣٤/٤).

(١٠٦) شرح المفصَّل، ابن يعيش (٣٨/٣).

(١٠٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، (ص٢٤٩)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي (٦٠١/٢).

(١٠٨) الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان،ط١، ٢٠٠٣م، (ص٣٧).

(١٠٩) شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، (ص٣٥).

(١١٠) الخصائص، ابن جني (١٥٧/٢).

(١١١) المرجع السابق (٢٦٨/٣).

(١١٢) الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، (ص٤٢).

(١١٣) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، (ص١١٣).

(١١٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧م،(١١٨/٣).

(١١٥) النحو الوافي، عباس حسن (٥٨٠/١).

(١١٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (ص٢٩٢).

(١١٧) المرجع السابق (ص٦٥٧).

(١١٨) الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني (ص٣٣٥).

(١١٩) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري (ص١١٣).

(١٢٠) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين المرادي، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة،ط١، ٢٠٠٨م، (٧٨٤/٢).

(١٢١) حاشية الصبان (٣١٩/١).

(١٢٢) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، (٨/٧١).

(١٢٣) التحفة السنية شرح المقدمة الآجرومية، محمد محيى الدين عبدالحميد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، ٢٠٠٧م (ص٨١).

(١٢٤) تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبد الله الفوزان، دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٣٢هـ، (ص٥١).

(١٢٥) النحو الوافي، عباس حسن (١/ ٢٤٤)

(١٢٦) حاشية الصبان (١١٧/٣).

(١٢٧) المرجع السابق (١٢٣/٣).

(١٢٨) المرجع السابق (٧٠/٢).

(١٢٩) ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط١، ٢٠٠١م، (١٠٧/٢).

(١٣٠) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (٤٨٠/١).

(١٣١) التحفة السنية شرح المقدمة الآجرومية، محمد محيى الدين عبدالحميد (ص٩٧).

(١٣٢) ينظر: اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، (ص٨٤).

(١٣٣) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري (٣٩٤/١).

(١٣٤) الخصائص، ابن جني (١٠٤/٣).

(١٣٥) الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط٣، دار الجيل، بيروت، (٤٤/٢).

(١٣٦) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، (ص٨٧).

(١٣٧) سنن أبي داود، أبو داود سليمان السجستاني، دار الكتاب العربي، بيروت، كتاب الأيمان والنذور ، باب: الاستثناء في اليمين، (٢٥٠/٢/ح:٣٢٨٥)، والسنن الكبرى، البيهقي، كتاب الأيمان، باب: الحالف يسكت بين يمينه ، (٤٧/١٠/ح:١٩٧١٢).

(١٣٨) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، (٣٤٧/٢).

(١٣٩) اللمع في العربية، ابن جني، (ص٨٤).

(١٤٠) النحو الوافي، عباس حسن (٣/ ٥١٨)

(١٤١) القاموس المحيط، الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ،بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥م، مادة:كرر.

(١٤٢) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ، (٢٨/١٤).

(١٤٣) المثل السائر، ابن الأثير، (١٤٦/٢).

(١٤٤) خزانة الأدب وغاية الأرب، تقي الدين الحموي، تحقيق: عصام شيقو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٤م، (٣٦١/١).

(١٤٥) الكليات، أبو البقاء الكفومي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ص٢٩٧).

(١٤٦) الجاحظ، البيان والتبيين، الجاحظ، (١٠٥/١).

(١٤٧) المترع البديع، أبو محمد القاسم السجلماسي، تقديم وتحقيق: علال الغازي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، ط١، ١٩٨٠م، (ص٤٧٦).

(١٤٨) النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩٠م، (ص٥٨٩).

(١٤٩) ينظر: المثل السائر، ابن الأثير، (١٢٠/٢).

(١٥٠) ينظر: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، صبحي الفقي، دار قباء، القاهرة، ط٢٠٠٠،١م،(ص٢٠)، والتكرار في الشعر الجاهلي، موسى ربابعة، بحث مقدم لمؤتمر النقد الأدبي الثاني، جامعة اليرموك، إربد–الأردن، ١٩٨٨م، (ص٧٠).

(١٥١) الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ،(ص٣٩٤).

(١٥٢) البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط١، ١٩٥٧م، (٥٦/٣).

(١٥٣) البرهان، الزركشي، (٥٦/٣)، وينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، (٣٧٧/٢)، أمالي ابن الحاجب، (١٥٥/١)، وهمع الهوامع، السيوطي (٣٢٧/٢).

(١٥٤) خزانة الأدب وغاية الأرب، للحموي، (٢٨٠/٢).

(١٥٥) ينظر: الصناعتين، أبو هلال العسكري، (ص٣٩٤)، والإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، (١٨٧/٢).

(١٥٦) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ، (٨٩/٢).

(١٥٧) المرجع السابق، (٨٩/٢).

(١٥٨) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، (١٨٧/٢)، ومعجم البلاغة العربية، بدوي طبانة، دار المنارة، جدة، دار الرفاعي، الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ، (ص١٧٢).

(١٥٩) مغني اللبيب، لابن هشام (ص٥٠٦).

(١٦٠) ينظر: الخصائص، لابن جني، (٣٣٥/١).

(١٦١) ينظر: الصناعتين، أبو هلال العسكري (ص ١١٩).

(١٦٢) ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م، (ص١٨٥).

(١٦٣) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، (٢١٤/٣).

(١٦٤) مغني اللبيب، لابن هشام، (ص٥٠٦).

(١٦٥) ينظر: المثل السائر، لابن الأثير (١٧٣/٢).

(١٦٦) الخصائص، لابن جني، (٣٣٧/١).

(١٦٧) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام (ص٥٠٦)، وينظر: المثل السائر، ابن الأثير (١٧٢/٢).

(١٦٨) الخصائص، ابن جني (٣٨٨/١)، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهري، (ص٥٩).

(١٦٩) الخصائص، ابن جني، (٣٤١/١).

(١٧٠) المرجع السابق (٣٣٥/١).

(١٧١) المرجع السابق (٣٣١/١).

(١٧٢) المرجع السابق، (٣٣٥/١).

(١٧٣) المرجع السابق، (٣٣١/١).

(١٧٤) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري (ص٥٥).

(١٧٥) الخصائص، ابن جني (٣٣٧/١).

(١٧٦) ينظر : دراسات لغوية، محمد الخولي، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٢م، (ص٥٢).

(١٧٧) ينظر : **همع الهوامع**، السيوطي، (٤/٢) .

(١٧٨) ينظر: الخصائص، ابن جني (٣٦٨/٢)، وشرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي، (٢٠٧/١) (٤٥١/٢) (٩٠/٣).

(١٧٩) شرح التسهيل، ابن مالك (٣٩٠/٢).

(١٨٠) الخصائص، ابن جني (١٩٧/١).

(١٨١) المرجع السابق (٣٧٩/٢) .

(١٨٢) الخصائص، اين جني (٢٧١/٣) .

(١٨٣) الألسنية العربية، ريمون طحان، وأنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١م، (ص٧٨).

(١٨٤) في علم اللغة، غازي طليمات، ط٢، دار طلاس للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٠م، (ص١٨٨).

(١٨٥) التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م (ص٩).

(١٨٦) البحث اللغوي عند العرب، لأحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٨، ٢٠٠٣م، (ص٨٢-٨٣).

(١٨٧) منهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م، (ص٤٠) .

(١٨٨) الكتاب، سيبويه، (٣١٩/٢).

(١٨٩) المرجع السابق (٣١٩/٢) .

(١٩٠) الخصائص، لابن جني، (٢١٥/١).

(١٩١) الخصائص، ابن جني (٢١١/٢) .

(١٩٢) المرجع السابق (٢٣٧/١) .

(١٩٣) الأصول، تمام حسان (ص٣٤٩) .

(١٩٤) علم اللغة، لفهمي حجازي، دار غريب، القاهرة، ط١، ١٩٧٣م، (ص٤٤).

(١٩٥) الخصائص، ابن جني (٢٣٧/١).

(١٩٦) الأصول في النحو، ابن السراج، (٦٣/١).

(١٩٧) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، (ص٤٦).

(١٩٨) الأصول، تمام حسان (ص٢٠٩).

(١٩٩) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، (٦٠/١ ، ٢٢٩).

(٢٠٠) المرجع السابق ، (١٧٦/١) مسألة (٢٢)، و (٢٢٩/١) مسألة (٢٧) .

(٢٠١) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، (١٥٥/١) مسألة (١٦) .

(٢٠٢) المرجع السابق (١٧٦/١) مسألة (٢٢) .

(٢٠٣) المرجع السابق (٢٣٨/١) مسألة (٢٨) .

(٢٠٤) المرجع السابق (٦١٧/٢) مسألة (٨٨) .

(٢٠٥) المرجع السابق (٤٦/١)، مسألة (٢٩).

([٢٠٦]) الأشباه والنظائر، السيوطي (٢٥٧/١).

([٢٠٧]) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، (٢٢١/٣).

([٢٠٨]) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق: فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م، (ص٤٨).

([٢٠٩]) للاستزادة ينظر: ظاهرة الإهمال في النحو العربي، سعيد البطاطي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية،١٩٩٨م.

([٢١٠]) الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، (ص٢٣).

([٢١١]) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، (٣١٢/١).

([٢١٢]) الجنى الداني، للمرادي (ص٣٣٣).

([٢١٣]) للاستزادة ينظر: ظاهرة إلغاء العمل، يونس سويلم عودة، ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٦م.

([٢١٤]) ينظر: تهذيب كتاب الأفعال، ابن القطاع، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، (٦١/٣).

([٢١٥]) أسرار العربية، لأبو البركات الأنباري، تحقيق: فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م، (ص٩١).

([٢١٦]) أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، (ص١٥٣). وينظر: الكتاب، سيبويه (٥٦/١، ١١٩، ٣٩٦).

([٢١٧]) أوضح المسالك ، لابن هشام (٥٤/٢).

([٢١٨]) أوضح المسالك، ابن هشام (٢/ ٦٢-٦٣، ٦٥) .

([٢١٩]) الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (١٠٦/١).

([٢٢٠]) الجنى الداني، للمرادي (٦٠/١).

([٢٢١]) الخصائص، ابن جني (٣٤٣/٢، ٤٨٣) .

([٢٢٢]) للاستزادة ينظر: الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني، تحقيق: حسن أحمد

العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٥م، (٧٠/١)، وأوضح المسالك، لابن هشام (٣٠١/٤)، واللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، (٢٨٠/٢).

([٢٢٣]) الأصول في النحو، ابن السراج (١٣٠/١).

([٢٢٤]) للاستزادة ينظر: الإجراء في الصيغ والتراكيب النحوية، حسن محمد نور، رسالة دكتوراه، دار العلوم القاهرة، ١٩٩٨م.

([٢٢٥]) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري (١٦٦/١).

([٢٢٦]) الكتاب، سيبويه (٦٣٢/٣).

([٢٢٧]) المرجع السابق (٢١/١).

([٢٢٨]) الكتاب، سيبويه (٩٦/١).

([٢٢٩]) الخصائص، ابن جني (١٤/١).

([٢٣٠]) المنصف، ابن جني (٨٤/١).

([٢٣١]) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق،ط١، ١٩٨٤م، (ص٢٧٧).

([٢٣٢]) الكتاب، سيبويه (١٤٥/١).

([٢٣٣]) المرجع السابق (١٠٨/١).

([٢٣٤]) المرجع السابق (١٨٩/١).

([٢٣٥]) المرجع السابق (١٥٨/٣).